نشر حولية الصوتيات بالجزائر

عَيْنُ الفعلِ الثلاثيّ في العربية

(أحكامها الصرفية، ودورها في بناء الكلمة)

د. محمد سعيد صالح ربيع الغامدي
قسم اللغة العربية
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة الملك عبد العزيز بجدة

عين الفعل الثلاثي في العربية: (أحكامها الصرفية ودورها في بناء الكلمة)

(ملخص)

عُنيت هذه الدراسة ببحث أحكام عين الفعل الثلاثي في العربية مجردًا ومزيدًا وإبراز أهميتها في البناء. وقد عولجت في ثناياها أبنيةُ الفعل الثلاثي المجرد والمزيد والمصادر والمشتقات، وبُيِّنَ دورُ العين في هذه الأبنية من النواحي الصوتية والصرفية والدلالية. قامت الورقة من أجل إبراز أطروحتها الرئيسة بتتبع العين في هذه الأبنية من جانبين، الأول: من حيث كون العين موضعًا في البناء يتميز عن موضعي فاء الكلمة ولامها بتوسطه بينهما، ويكون له تبعًا لذلك من الأحكام والخصائص ما يخصه ويمتاز به وحده عنهما، كما يكون له وجوه متعددة مختلفة من التأثير فيهما والتأثر بهما. والثاني: من حيث كون العين حرفًا معيَّنًا من بين الحروف الهجائية الصامتة أو الصائتة، وتقتضي العين في كل حال من هذه الأحوال أحكامًا وسمات وخصائص ووجوهًا من التأثير والتأثر بصورة مميزة تستحق التأمل والنظر فيها. وانتهت الورقة إلى إثبات أن العين هي محور بنية الكلمة ومرتكزها وأهم المواضع فيها، وينبني بالضرورة على معرفة أحكامها ــ فضلا عن فهم كثير من قضايا البنية العربية ــ فهمٌ أعمق لمناهج التنظير والتحليل في الدرس الصرفي العربي قديمًا وحديثًا لبنية الكلمة العربية عامة، والفعل الثلاثي خاصة.

0. مقدمة:

من أهم ما يميز اللغة العربية أنها لغة اشتقاقية، تدور تصاريف الكلمات فيها على عدد معيَّن ثابت من الحروف الصوامت، يبقى ببقائها معنًى عامٌّ واحد يجمع تحته معانيَ التصاريف كلها، وتعتمد في أداء مختلف المعاني على تغيير بنية الكلمة من داخلها. كما أنها تتميز أيضًا بكون مفرداتها ثلاثيةَ الأصول في الغالب الأعم، ولم يعد خافيًا غلبة ثلاثي الأصل على غيره وكثرة دورانه في الاستعمال كثرةً لا تجاريه فيها الكلمات الرباعية والخماسية الأصول. وللفعل بصفة خاصة في العربية أهمية خاصة في تركيب الجملة؛ إذ هو أساس الإسناد ومناط أداء الدلالات المتعلقة بالحدث والزمن والفاعل ونحو ذلك.
وموضع العين من الكلمة الثلاثية، ولا سيما الأفعال، هو أوسط أصولها ومحور البنية فيها، فلا بد إذن أن تتسم بسمات معينة، وأن يكون لها من الأحكام ما لا يكون لغيرها، وأن تتأثر أو تؤثر فيما قبلها أو بعدها؛ فيكون لها لأجل ذلك دور مهم في بناء الكلمة ومجيئها على حال معينة مفردة ومتصلة بغيرها.

وبناء على الأهمية الخاصة التي يحظى بها موضع العين في بنية الفعل الثلاثي وتصريفاته تكتسب الأحكام المتصلة بهذا الموضع، وبما يقع فيه من الأصوات، أهمية خاصة أيضًا. وتستحق القضايا المتعلقة بذلك والمتفرعة عنه البحث والدراسة؛ إذ يخفى كثيرٌ منها على طلاب العربية مع أهمية ذلك وشدة

الحاجة إليه. بل لعل دراسة واحدة كهذه، محدودة المسحة المتاحة لها، لا تكفي في الوفاء بما ينبغي أن يُفرد لهذه القضايا من البحث والمناقشة بتفصيل وتوسع، لا سيما أن هذا الموضوع على أهميته لم أجد ــ فيما اطلعت عليه ــ مَن درسه أو قدَّم فيه ما يغني عن إعادة البحث فيه. إذ ما جاء في حيز هذا الموضوع من الدراسات لا يتجاوز البحث في بعض جزئياته دون بعضها الآخر، كما سيتضح من خلال الإحالات في أثناء البحث.

قُسِّمَ التناولُ في هذه الدراسة إلى فقرات متتابعة، روعي فيها التدريج في بيان المواضع التي تبرِز أحكامَ العين في الكلمة وتبين دورها في البناء، ووجهات تحليل ذلك من الناحية الصرفية والصوتية عند القدماء والمحدثين. وقد عُمِد في الدراسة إلى الاختصار والإيجاز ما أمكن؛ لأن التوسع في القضايا وإعطاءها ما تستحقه من التقصي قد يثقل الدراسة ويطيلها بأكثر مما تسمح به مساحتها، كما أشير إلى ذلك قبل قليل. غير أني أرجو أن يكون هذا الإيجاز غير مخل بأهم القضايا وأبرزها وأولاها بالإشارة إليه. والله الموفق وهو المستعان.

1. تمهيد:

1. 1. ثلاثية الأصول وثنائيتها:

راجت في النصف الثاني من القرن العشرين الدعوة إلى تبني القول بثنائية الأصل في الكلمات العربية، وإنكار ما كان عليه عامة الأوائل من الاعتقاد بأن أغلب الكلمات العربية المتصرفة (أي: الأسماء المعربة والأفعال المتصرفة) ترجع إلى ثلاثة أحرف أصلية. وقد تبنى هذه الوجهة ودافع عنها عدد من الباحثين، منهم إنستاس الكرملي، ومرمرجي الدومينيكي، وآخرون[1].

يستند معظم القائلين بالثنائية إلى بعض الأوائل الذين تبنوا القول بأن كل أصلين يدلان على معنى عام واحد، ثم يضاف إليهما حرف ثالث لتخصيص الدلالة بأمر أخص. وعلى رأس هؤلاء ابن فارس الذي وقف معجم "مقاييس اللغة" كله على تأييد هذه الوجهة. بل لعل تسمية ابن فارس معجمه بهذا الاسم تصب في هذا المنحى. كما يستندون إلى عمل بعض أصحاب المعاجم الأقدمين حين سموا بعض الكلمات كالمضعف بـــ "الثنائي"، وقد راعى بعضهم في ترتيب مواد معجمه ما يشعر بأن المضعف مما تماثلت فيه العين واللام كردّ وملّ ونحو ذلك حرفان لا ثلاثة، فأورده في أول المادة[2].

---

[1] انظر شاهين، توفيق: أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية ص 10 ـــ 12.

[2] من ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر معجم مفردات القرآن للراغب الأصفهاني. هذا وقد سمى بعض الصرفيين هذا النوع ثنائيًّا من قبيل أن البنية الثلاثية مكونة من حرف ومعه حرف آخر مكرر مرتين، وليس للاعتقاد بالثنائية. انظر مثلا: ابن عنترة: كتاب الحلية، عناوين الأبواب ص 45 ـــ 114.

والحديث في مذهبي الثنائية والثلاثية يطول، ليس هذا مكان تفصيله. سنكتفي هنا بالقول إجمالا: إن الاختلاف بين الثنائيين والثلاثيين في الكلمات العربية المتصرفة عامة قد يجدي إذا حصرت ثمرة الخلاف فيه في جوانب معينة، كقضايا الاشتقاق، وتأريخ الكلمات، والدلالة. أما إذا اتجه الحديث نحو التحليل الصرفي بحسب ما يقتضيه النموذج التراثي في عمومه فلا مفر من القول بالثلاثية؛ لما سيأتي بيانه بعد قليل. ولهذا سنتجاوز هذا الرأي إلى النظر في عين الكلمة بحسب ما يمليه ويقتضيه النموذج المشار إليه، أي بوصفها ثلاثية الأصل. إذ لا بد أن يكون محالا بالضرورة حملُ كلام قدماء النحاة واللغويين الذي ظاهرُه اعتناقُ القول بالثنائية على وجهه الظاهر؛ لمناقضته النموذجَ الصرفي الذي تُحلَّل بناءً عليه الكلماتُ المتصرفة بوجه عام، وهو النموذج الذي يتبناه عامتهم و لم يخرج عنه أحد منهم. إذ لو أن المضاعف مثلا عُدَّ من الوجهة الصرفية ثنائيًّا لا ثلاثيًّا لأُلحق بالأدوات والجوامد مما لا يدخل في الصرف أصلا، و لم يوزن بالميزان الصرفي، و لم يكن فيه فاء ولا عين ولا لام.

الميزان الصرفي الذي جُعلت له الأحرف الثلاثة (الفاء والعين واللام) لا يمكن جعله أداة تحليل فيما نقصت أصوله عن ثلاثة، حتى لو تغاضينا عن حقيقة أن ما نقصت أصوله عن الثلاثة كالحروف والأدوات جامد لا فائدة في وزنه. ولهذا لم يزنوا إلا ما كان من الكلمات على صفتين، إحداهما: كون الكلمة متصرفةً، والأخرى: أن تكون على ثلاثة أحرف فأكثر، فإن نقصت عن هذا، كيد ودم ونحو ذلك، فلا بد أن يكون فيها من هذه الوجهة حرف محذوف لا محالة.

1. 2. الثلاثية وعين الكلمة:

لقد كانت ظاهرةُ "الثلاثية" في العربية، وهي كون أغلب الألفاظ المتصرفة الشائعة في الاستعمال فيها ثلاثية الأصول، مما يلفت الأنظار ويستدعي البحث عن العلة فيه. فتوصل بعض علماء العربية إلى أن هذا العدد من الأصول هو أعدلُها، كما يقول ابن جني؛ ((وذلك لأنه حرفٌ يُبتدأ به، وحرف يُحشى به، وحرف يوقَف عليه. وليس اعتدال الثلاثي لقلة حروفه حسب؛ لو كان كذلك لكان الثنائي أكثر منه لأنه أقل حروفًا، وليس كذلك... فتمكُّن الثلاثي إنما هو لقلة حروفه، لَعَمْري، ولشيء آخر وهو حجز الحشو الذي هو عينه بين فائه ولامه؛ وذلك لتباينهما ولتعادي حاليهما. ألا ترى أن المبتدأ لا يكون إلا متحركًا، وأن الموقوف عليه لا يكون إلا ساكنًا، فلما تنافرت حالاهما وسَّطوا العين حاجزًا بينهما؛ لئلا يفجؤوا الحس بضد ما كان آخذًا فيه ومنصبًّا إليه))[٣].

العين إذن هي الواقعةُ وسطَ الكلمة وهي مرتكزُها. ولذلك قالَ ابن جني أيضًا في موضع آخر: ((والعين أقوى من الفاء واللام؛ وذلك لأنها واسطة لهما ومكنوفة بهما، فصارا كأنهما سياجٌ لها

[٣] ابن جني: الخصائص 1 / 56 ــ 57. وانظر الجاربردي: شرح الشافية (مجموعة الشافية) 1 / 13 ــ 14.

ومبذولان للعوارض دونها. ولذلك تجد الإعلال بالحذف فيهما دونها)) [٤]. وسيأتي في السطور القادمة ما يوضح ارتكاز البنية في الفعل الثلاثي على عينه، وما يبين مبلغ قوتها.

ولقوة العين، ولاتصالها بما قبلها وما بعدها، أصبح ما يقع لها من أحكام صوتية وتصريفية ذا أثر واضح فيما قبلها وما بعدها، وفي البنية التي هي فيها بصورة كلية، فضلا عن الأدوار الدلالية التي يُعتمد في أدائها بالكلمة والصيغة على العين وحدها دون الفاء واللام. ونرجو أن يكون في إفرادها بالتناول بيان لكثير من القضايا الصوتية والصرفية والدلالية التي ربما التبست بالتباس بعض أحوال العين وأحكامها.

2. العين في الفعل الثلاثي:

2. 1.مدخل:

للأفعال دون بقية أقسام الكلم أهمية خاصة. يقول ابن القوطية: ((اعلم أنَّ الأفعالَ أصول مباني الكلام، وبذلك سمتها العلماء "الأبنية". وبعلمها يُستَدَلُّ على أكثر علم القرآن والسنة. وهي حركات متقضّيات. والأسماء غير الجامدة والأصولُ كلها مشتقّاتٌ منها)) [٥]. والفعلُ الثلاثيُّ الأصولِ هو الغالبُ الكثيرُ في الاستعمال والتداول، بل لا وَجْهَ للمقارنة من حيث الكثرة بين الثلاثي والرباعي كما هو معلوم.

ولعل من أهم السمات الواضحة التي تميز الأفعال في العربية مجيء ألفاظها على "صيغ" دالة. وقد نبه بعض الباحثين على أهمية الصيغة في الفعل؛ إذ ((هناك صيغ محفوظة قياسية مبوبة إلى ستة أبواب للفعل الثلاثي، وهناك صيغ أخرى محفوظة قياسية للأفعال مما زاد على الثلاثة، ثم هناك صيغ من كل ذلك لما بُني للمعلوم وصيغ أخرى لما بني للمجهول. ومن هنا يمكن لنا أن نميز الفعل بهذه الصيغ عن غيره من أقسام الكلم بمجرد معرفة الصيغة. وبهذا تمتاز الأفعال عن بقية الأقسام)) [٦]. وعين الفعل هي الواسطة ومرتكز هذه الصيغة الفعلية المهمة كما سبقت الإشارة إلى ذلك قبل قليل. وسنطل من خلال الفقرات التالية بالتدريج على هذه العين لنكتشف ما يكتنفها من خواص وسمات وما يكون لها من أحوال وأحكام مختلفة، بعضها صوتي صرفي وبعضها الآخر دلالي.

2. 2.أبنية الفعل الثلاثي ودلالة حركة العين:

---

[٤] ابن جني: الخصائص 2 / 157.

[٥] ابن القوطية: الأفعال ص 1.

[٦] حسان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها ص106. وينظر أيضًا: الشريف، يحيى عبد الله: أبواب الفعل الثلاثي 1 / 10.

جاء الفعل الثلاثي المجرد المبني للمعلوم على ثلاثة أوزان، هي "فَعَلَ، وفَعِلَ، وفَعُلَ". والسبب في كونها منحصرة في الثلاثة فقط، وبتعذر أن تكون أكثر من ذلك، هو أن الفاء في أي فعل ماض مبني للمعلوم ـــ سواءٌ أكان ثلاثيًا أم غير ثلاثي ـــ لا تكون إلا مفتوحة. ودلالة الفتحة هنا دلالة صيغية، أي: أنها سمة خاصة بصيغة الفعل المبني للمعلوم، تقابلها الضمة للدلالة على صيغة المبني للمجهول[٧]. والعين تأتي مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، والفتحة والكسرة والضمة هي جميع ما يمكن أن يتوارد عليها؛ إذ لا تكون ساكنة. وعدم السكون هنا أيضًا دلالة صيغية، كالفتحة في الفاء؛ إذ من سمات الأفعال من الناحية الصيغية ألا تكون العين فيها إلا متحركة، في حين يمكن أن تكون ساكنة وأن تكون متحركة في الأسماء، فعدم العلامة عُدَّ في عين الفعل علامة[٨] للفرق بينه وبين الاسم. وأما اللام فحركتها حركة آخر الكلمة، وهي في الأفعال الماضية علامة بناء.

اختيرت الفتحةُ لتكون ملازمةً لفاء الفعل، ودالَّةً فيها دلالةً صيغية كما أشير إلى ذلك. ومع أن في اختيار الفتحة الخفيفة[٩] حمايةً لفاء الفعل؛ لأن الفاء يمكن أن تكون حرف علة معرضًا للتغيير كما هو معلوم، أدّى اختيارُها دون غيرها إلى إمكان أن يأتيَ بعدها بلا استثقال فتحةٌ أخرى أو ضمةٌ أو كسرةٌ، فأُتيحَ للعين أن تُحَرَّكَ بأية واحدة من الحركات، فجاءت الصيغ الثلاث المشار إليها. هذا إلى أن في اختيار الفتحة الخفيفة أيضًا حمايةً للعين؛ إذ لو كانت ضمة أو كسرة لاستُثقل أن يؤتى بعد كل واحدة منهما بحركة معينة، وقد يؤدي ذلك إلى تغيير العين.

فلو قارنّا مجيءَ الفعل الثلاثي على ثلاثة أوزان لا غير كما تقدم ببناء الاسم الثلاثي لوجدنا أن أبنية الاسم الثلاثي عشرة، هي مجموع ما يتألف من حركات الفاء الثلاث (الفتحة والضمة والكسرة) ومجموع ما يمكن أن تكون عليه العين، وهي الحركات الثلاث والسكون. ويستثنى من ذلك ضم الفاء وكسر العين والعكس، إلا أنهم ذكروا من ضم الفاء وكسر العين "دُئِل"، وورد أيضًا كسرُ الفاء وضم العين كـــ "الحِبُك" في بعض القراءات الشاذة. وواضح أن العين يُستحب فيها الأخف وهو السكون أو الفتح، ويتجنب فيها الأثقل وهو الضم ولا سيما بعد الكسر، والكسر ولا سيما بعد الضم. يستخفون الفتح فلا يخلو اسم ثلاثي من الفتح فاء أو عينًا، فـــ ((إذا خلا من الفتح بناءٌ فهو

---

[٧] فصَّلنا القول في الدلالة الصيغية في بحث هو قيد النشر الآن في مجلة العقيق بعنوان "خصائص الفعل في العربية".

[٨] يقول أبو البركات الأنباري في أسرار العربية ص80: (فالعلامة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء. ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما عن الآخر لكنت تصبغ أحدهما مثلا وتترك صبغ الآخر؛ فيكون عدم الصبغ في أحدهما كصبغ الآخر. فتبين بهذا أن العلامة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء).

[٩] يقول نقره كار في علة ابتداء الفعل بالفتحة: (لأن الابتداء بالأخف أولى؛ ليحصل للمتكلم العذوبة في اللفظ ويصغي السامع إليه، لأُنْس السامع بالأخف). لكنه يجعل خفة الفتحة تعادل ثقل الفعل؛ لأنهم جوَّزوا في الاسم لخفته الابتداءَ بالثقيل. نقره كار: شرح الشافية (مجموعة الشافية) 2 / 20.

إما نادر أو مهمل)) [10]. قال سيبويه: ((وليس شيءٌ في كلامهم أكثر من فَعَل؛ ألا ترى أن الذي يخفف عضُدًا وكَبِدًا لا يخفف جَمَلا)) [11]. كما أنهم يستخفون السكون في العين فكان ((مثال فَعْل أعدل الأبنية حتى كثر وشاع وانتشر؛ وذلك أن فتحة الفاء وسكون العين وإسكان اللام أحوالٌ مع اختلافها متقاربة))[12]. ومن مظاهر استحباب السكون بعد الفتح تسكين عين نحو عَضُد ونحو كَتِف. ويدل على استحباب تسكين العين مع الفتح ومع غيره، وأن ذلك يجعل الاسم خفيفًا، أنهم أسقطوا منع الصرف جوازًا في الأسماء الثلاثية التي سكن وسطها مع اكتمال شروط منع الصرف كمصر وهند ونوح ونحو ذلك[13].

فمن الواضح إذن أن أبنية الاسم عامة تختلف عن أبنية الفعل والمشتقات اختلافًا بيِّنًا، من حيث عدم دلالة صيغة الاسم على معنى معين. بل تعد صيغ الأسماء كلها هي جميع ما يمكن أن تتألف منه الحروف وحركاتها لِيُدَلَّ به على المسميات الموجودة في الخارج، ولا علاقة بين الاسم ومسماه. ولهذا اختلفت السمات والخصائص في عين الفعل عنها في عين الاسم. إذ تكاد الفروق بين عين اسم وعين اسم آخر تنحصر غالبًا في نوع الحركات من حيث الخفة والثقل على ما اتضح فيما تقدم، أما الفعل فسيتبين في الفقرات القادمة ما للعين فيه من دور مهم مخصوص.

وحين ننظر إلى الاختلاف بين صيغ الفعل الثلاثي الثلاث (فَعَلَ وفَعِلَ وفَعُلَ) نجده خلافًا في حركة العين بين الفتح والكسر والضم. وبما أن لكل صيغة من الصيغ الثلاث دلالات غالبة خاصة بها فإننا نستطيع أن نقول: إن إتيان حركة العين على صفة معينة إنما كان للدلالة على هذا المعنى. ومع أن علماء العربية فصَّلوا معاني الأبنية المزيدة، كأفعَلَ وافتعل واستفعل.. إلخ، بأوسع مما فصلوه من معاني الأبنية المجردة، قد ذكروا على أية حال لكل صيغة من الصيغ الثلاث معانيَ دلَّ الاستقراء على دلالتها عليها، دون أن يكون ذلك قياسًا مطردًا فيها. والسبب في عدم اطراد إفادة المعنى في المجرد، واطراده في المزيد، هو أن المزيد إنما زيد فيه حروف معينة بقصد الدلالة على معان تستفاد من الصيغة كالتكثير والطلب والمطاوعة والتعدية، ونحو ذلك، وهي معان زائدة على معنى الفعل المجرد الذي يُفهم من تألف حروفه.

فمما ذكروا أن صيغة "فَعَلَ" تدل عليه: الجمع، والإعطاء، والمنع، والامتناع، والاستقرار، والتفريق، والإيذاء، والتحوُّل، والتحويل، والسير، والستر، والتجريد، والرمي، والتصويت،

---

[10] البنا، محمد: الإعراب ص 57.

[11] سيبويه: الكتاب 4 / 27.

[12] ابن جني: الخصائص 1 / 60.

[13] قارن هذا بما مضى في عد "الفَعْل" هو الأصل في مصدر الثلاثي المجرد (فقرة مصادر الثلاثي ومشتقاته).

والإصلاح، والاصطلام (ومعناه: الاستئصال)، والغلبة، والدفع، وغلبة المقابل، والنيابة عن فَعُل في المضاعف واليائي العين[١٤]. وتصاغ أيضًا باطراد من أسماء الأعيان لإصابتها، أو إنالتها، أو عملٍ بها، وقد تصاغ لعملها أو عملٍ لها أو أخذ منها[١٥]. ومما تدل عليه "فَعِلَ" النعوت اللازمة والعلل والأحزان والأفراح والألوان والعيوب والحلي، وكبر الأعضاء، والإغناء عن فَعُل في يائي اللام، ومطاوعة فَعَلَ[١٦]. وتدلُّ "فَعُلَ" على الغرائز، ومنها: الدلالة على الحسن أو القبح، والصغر أو الكبر، والشدة والجرأة أو الضعف والجبن، والرفعة أو الضعة، والعقل وضده[١٧].

ولن نطيل الوقوف عند دلالة أبنية الثلاثي؛ لخروج هذه المسألة عن نطاق هذا البحث. سنكتفي هنا بالقول إجمالا إن النحاة واللغويين حاولوا التوصل إلى قواعد مطردة تضبط دلالة كل صيغة من الصيغ الثلاث، فلم يسعفهم الاستقراء إلا بالتوصل من جهة إلى الغلبة بدلا من الاطراد، ومن جهة أخرى توصلوا إلى دوائر واسعة جدًّا من الحقول الدلالية ــ المتباعدة أحيانًا ــ تسيح فيها كل صيغة. وهذا مرده إلى ما سبقت الإشارة إليه من كثرة الثلاثي وسعة استعماله، فمن البدهي إذن أن يكون الثلاثي أكثر بُعْدًا من قياسية الدلالة ومن أن تختص كل صيغة منه بدلالة معينة. على أن إحدى الصيغ الثلاث، وهي فَعُلَ، هي أقربها إلى قياسية الدلالة؛ لأسباب ستتضح فيما يأتي. أما فَعَلَ، وهي أوسع الصيغ استعمالا وتصرفًا[١٨]، فقد ذكر أحد الباحثين أنها جاءت لجميع المعاني تقريبًا، ولا يجيء غيرها بمعنى من المعاني إلا وهي أيضًا تدل عليه[١٩].

2. 3. أبواب الفعل الثلاثي الستة:

حين ضبط الصرفيون أبنيةَ الفعل الثلاثي من حيث الصيغةُ لم يكتفوا بالنظر في أبنية الماضي، بل قابلوا بكل وزن من أوزان الماضي ما يرِد منه من المضارع، فيما سمي عندهم بأبواب الفعل الثلاثي الستة المشهورة. و لم يقابلوا بذلك صيغةَ الأمر؛ لأنه لا فائدة في إيرادها، إذ هي صيغة المضارع نفسها بعد حذف حرف المضارعة. ويظهر بجلاء في أبواب الفعل الثلاثي الستة أن الغرض من إيراد كل ماض

---

[١٤] انظر في هذه المعاني الإستراباذي، الرضي: شرح الشافية 1 / 70 فما بعدها، والسيوطي: همع الهوامع 6 / 20 ــ 21، وأبو أوس: أبنية الفعل ص 5 ــ 7.

[١٥] ابن عقيل: المساعد 2 / 591 ــ 592.

[١٦] انظر ابن عقيل: المساعد 2 / 589 ــ 590، والسيوطي: همع الهوامع 6 / 20 ــ 22.

[١٧] انظر السيوطي: همع الهوامع 6 / 20 ــ 22.

[١٨] انظر ابن يعيش: شرح المفصل 7 / 156 ــ 157.

[١٩] نور الدين، عصام: أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب ص178.

وما يقابله من مضارعه هو ضبط حركة العين في الصيغتين اتفاقًا أو احتلافًا، وهو ما يحقق أغراضًا متعددة سيأتي بيانها.

تأتي العين في البابين الأولين (باب نصَر ينصُر، وضرَب يضرِب) مفتوحةً في الماضي، ومضمومةً في المضارع في الأول ومكسورةً في الثاني. وقد اختُلِف قديمًا في أي البابين أقيس كما سيأتي، لكنهم يعدون البابين معًا قياسيين في مقابل شذوذ الباب الثالث، وهو (باب فتَح يفتَح) الذي يتفق ماضيه ومضارعه في فتح العين. ذلك أن الأصل في الأبواب كلها أن تختلف حركةُ العين في المضارع عنها في الماضي، ولا يُعْدَل عن هذا الأصل إلا بعلة [٢٠]. قالوا: إن العلة التي قد تُفتح العين في الصيغتين بسببها هي أن تكون عين الفعل أو لامه حرفًا حلقيًّا، وإن لم تكن العين أو اللام كذلك فلا يجوز فتحها في الصيغتين، وما سمع من ذلك كأبى يأبى شاذ. أما العكس فيأتي، وهو أن تكون العين أو اللام حرفًا حلقيًّا وتكسر العين أو تضم في المضارع مع فتحها في الماضي، نحو دخَل يدخُل.

اعتقد بعضُ النحاة أن الأصلَ فيما عينه أو لامه حرفُ حلقٍ أن تُفتح عينُ مضارعه، وتلمسوا ضوابطَ الخروج عن هذا الأصل. فذكروا أن مما يستثنى من هذا الأصل أن يكون قد سمع عن العرب في الفعل ضمٌ أو كسرٌ [٢١]. والذي يقرره سيبويه هو أن مجيء الضم أو الكسر في عين مضارع ما عينه أو لامه حرفٌ حلقي هو الأصل، وذكر من ذلك أفعالا كثيرة حلقية العين أو اللام. وجعل ما يقلُّ من هذا وما يكثر متدرجًا بحسب حروف الحلق سفولا وارتفاعًا، فأقل ذلك مع الهمزة وأكثره مع الغين والخاء [٢٢]. ولا بد هنا من ملاحظة أن تحريك العين عند سيبويه هو الداعي إلى فتحها، وبسبب التحريك مع الحلقي جاء هذا النوع، فإذا سُكنت انتفت ضرورة الفتح. ولهذا لم يُضطر في مضارع الأجوف والمضعَّف إلى الفتح، بل تعود الحال فيهما إلى الأصل في هذا الباب وهو ضم العين أو كسرها، يقول: ((وأما الحروف التي من بنات الثلاثة نحو جاء يجيء، وباع يبيع، وتاه يتيه، فإنما جاء على الأصل حيث أسكنوا ولم يحتاجوا إلى التحريك. وكذلك المضاعف نحو دعَّ يدُعُّ، وشحَّ يشِحُّ، وسحَّت السماء تسُحُّ؛ لأن هذه الحروف التي هي عينات أكثر ما تكون سواكن)) [٢٣].

---

[٢٠] انظر ما سيأتي بعد قليل في مبدأ المخالفة بين حركتي العين في الماضي والمضارع.

[٢١] جمع مصطفى النحاس الشروط التي وضعها النحاة لفتح ما عينه أو لامه حلقي، وهي: ألا يكون الفعل مضاعفًا، وألا يكون مثالا حلقي العين، وألا يكون أجوف يائيًّا أو واويًّا، وألا يكون ناقصًا واويًّا، وألا يشتهر بضم أو كسر. (النحاس، مصطفى: عين المضارع بين الصيغة والدلالة ص180). وقد يغني عن هذا كله جعل الأصل عدم الفتح فلا يعلل.

[٢٢] انظر سيبويه: الكتاب 4 / 102 ــ 103.

[٢٣] سيبويه: الكتاب 4 / 107.

تتطلَّبُ حروفُ الحلق عينًا أو لامًا إذن فتحةً على العين، فَيُعدل عن الضم والكسر إليها. والعلة الصوتية لذلك عند سيبويه هي أنها ((سفلت في الحلق، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيزها وهو الألف، وإنما الحركات من الألف والياء والواو)) [٢٤]. ولهذا جاء أكثر ما لامه أوعينه همزة من هذا الباب، وأقله على الأصل؛ لأن الهمزة أقرب إلى حيز الألف كما مر. ولهذا أيضًا خرَّج سيبويه الفتح في أبى يأبى على تشبيه ما الهمزة فيه أُولى بما الهمزة فيه أخيرة[٢٥].

وتُفتح العين في المضارع قياسًا مطردًا فيما كُسرت عين ماضيه وهو (باب فرِح). بل لعلَّ هذا الباب هو أقيس الأبواب إذا نظرنا إلى اطراد الكسر في الماضي مع الفتح في المضارع مهما كان معنى الفعل، ومهما كانت حروفه، ومهما كانت حاله من حيث التعدي واللزوم، وإذا نظرنا أيضًا إلى مبدأ لزوم المخالفة بين صيغتي الماضي والمضارع الذي لا يُعْدَل عنه إلا بعلة؛ إذ قد امتنع أن يأتي من هذا الباب ضم العين في المضارع [٢٦]. ولا يخرُج عن فتح العين في المضارع إذا كانت في الماضي مكسورة إلا كلماتٌ محفوظة جاءت بالكسر في الصيغتين، جعلوا لها بابًا مستقلا هو (باب حسِب يحسِب).

كان ينبغي ألا يُذْكَر في الأبواب بابُ حسب؛ لأنَّ كَسْرَ العين في الصيغتين خلاف الأصل، ولأن اطرادَ فتحها في المضارع هو القاعدةُ فيما كُسرت عينه في الماضي كما مر قريبًا، فكان ينبغي في الظاهر تبعًا لذلك أن تورَد الكلمات التي سُمعت بالكسر في الصيغتين على سبيل الشذوذ والاستثناء من القاعدة. غير أنَّ الذي جعلهم يفردون له بابًا مستقلا تعدُّد ما ورد منه معتلا بالواو من أوله، وإن كان محصورًا في عدد معين. ذكر بعضُهم أن ما ورد في اللغة مما ماضيه ومضارعه مكسور العين ثمانية أفعال، هي: ورِم يرِم، وولِي يلِي، وورِث يرِث، وومِق يمِق، ووثِق يثِق، وورِع يرِع، ووري الزَّند أو

---

[٢٤] سيبويه: الكتاب 4 / 101.

[٢٥] ذكر سيبويه أنه لم يثبت عن العرب مفتوحَ العين في الماضي والمضارع إلا أبى يأبى. انظر سيبويه: الكتاب 4 / 105 ــ 106، وانظر بهامشه الحاشية المنقولة عن السيرافي. وأثبت آخرون أفعالا أخرى قالوا إن الفتح شذوذًا سمع فيها، هي: ركَن يركَن، وهلَك يهلَك، وقلى يقلى، وجبى يجبى. على أن بعضهم يخرِّج بعض هذا على تداخل اللغات لسماع غير الفتح فيه. وعلل بعضهم الفتح في أبى يأبى بأنهم لما علموا أن الياء تنقلب ألفًا على تقدير فتح العين سوَّغوا فتحها. انظر الجاربردي: شرح الشافية (مجموعة الشافية) 1 / 54.

[٢٦] هذا ما يقرره عامة الصرفيين. غير أن بعض اللغويين نقل عن العرب خمسة أفعال جاءت بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع هي: فَضِلَ يفضُل، وحصِر يحصُر، وحضِر يحضُر، ومِتَّ تموت، ودِمتَ تدوم. وزاد بعضهم: قنِط يقنُط. انظر يوسف بن عنترة: الحلية 2 / 47 ــ 49، وابن خالويه: ليس في كلام العرب ص 25، وابن السكيت: إصلاح المنطق 2 / 2. والذي ذكره سيبويه من هذا فعلان لا غير هما: فضِل يفضُل، ومِتَّ تموت. انظر سيبويه: الكتاب 4 / 40.

المخ[٢٧] يري، ووفِق أمره يفِق[٢٨]. وزاد بعضهم خمسة أفعال هي: ورِك، ووجِد عليه، ووَعِق عليه، ووقِه له، ووكِم[٢٩]. وورَد أحد عشر فعلا تُكْسَر عينها في الماضي ويجوز الكسر والفتح في المضارع، اثنان منها من المثال اليائي هما: يَئِسَ ويَبِسَ، واثنان من الصحيح هما: حَسِب ونَعِم [٣٠]، وأضاف بعضهم إليهما بَئِس [٣١]، والباقي من المثال الواوي كالسابق، هي: وَبِق، ووَحِمت الحبلى، ووَحِر صدرُه، ووَغِر، ووَلِغ الكلب، ووَلِه، ووَهِل [٣٢]. قال سيبويه في هذا النوع الذي اتفق فيه الماضي والمضارع في كسر العين: ((وقد بنَوا فَعِلَ على يَفْعِلُ في أحرفٍ، كما قالوا: فعُل يفعُل فلزموا الضمة، وكذلك فعلوا بالكسر فُشُبِّه به... والفتحُ في هذه الأفعال جيد، وهو أقيس))[٣٣].

أما باب شرُف يشرُف فمع أنه شاذٌّ من جهةٍ، هو قياسيٌّ من جهة أخرى. جهةُ الشذوذ فيه هي تجانس حركتي العين في الماضي والمضارع، وهو خلاف الأصل، وجهةُ قياسيته هي اطراد ضم العين في الماضي والمضارع وعدم تخلفه، وامتناع الفتح والكسر في المضارع إذا كانت في الماضي مضمومة أبدًا. ثم إن في هذا الباب سمتين خاصتين به ولا تتخلفان، إحداهما: كون أفعاله كلها لازمة، والأخرى: دلالة أفعاله على الصفات الخلقية الثابتة. هاتان السمتان الخاصتان بهذا الباب هما بمثابة العلَّة التي لأجلها اتفقت حركتا العين في الماضي والمضارع.

فإذا أخذنا بقياسية هذا الباب، وضممنا إليه الأبواب القياسية التي تطَّرد صياغةُ المضارع منها من غير اشتراط شيء، وهي باب نصر وضرب وفرح، واستثنينا البابين اللذين تتفق فيهما الحركةُ في الماضي والمضارع شذوذًا وهما بابا فتح وحسب، حصل لنا من جميع الثلاثي متعديًا ولازمًا أربعة أبواب هي الأبواب التي عدها سيبويه أبنية الثلاثي، قال: ((اعلم أنه يكون كل ما تعداك إلى غيرك على ثلاثة أبنية: على فَعَل يفْعِل وفَعَل يفْعُل وفَعِل يفْعَل، وذلك نحو ضرب يضرِب وقتل يقتُل ولقِم يلقَم. وهذه الأضرب تكون فيما لا يتعداك، وذلك نحو جلس يجلِس وقعد يقعُد وركِن يركَن. ولما لا يتعداك ضربٌ رابعٌ لا يشركه فيه ما يتعداك، وذلك فعُل يفعُل نحو كرُم يكرُم، وليس في الكلام فعُلْتُه متعدِّيًا. فضروب الأفعال أربعةٌ، يجتمع في ثلاثةٍ ما يتعداك وما لا يتعداك، ويَبين بالرابع مالا يتعدى

---

[٢٧] قيد ابن مالك في لامية الأفعال "وري" بوري المخ، فقال ابنه: (وقيَّد هذا الفعل بالإسناد إلى المخ؛ احترازًا من وري الزَّند يري، فإن كسر عين مضارعه ليس على الشذوذ، بل على تداخل اللغتين). انظر ابن الناظم: شرح لامية الأفعال ص47. وأسنده آخرون إلى الزند. انظر ابن عنترة: الحلية 2 / 69.

[٢٨] ابن عنترة: الحلية 2 / 69.

[٢٩] انظر ابن القطاع: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص328، وانظر حواشي المحقق.

[٣٠] انظر سيبويه: الكتاب 4 / 38.

[٣١] انظر ابن عنترة: الحلية 2 / 68.

[٣٢] انظر ابن الناظم: شرح لامية الأفعال ص44، وانظر تعليق المحقق ص44 ــ 45.

[٣٣] سيبويه: الكتاب 4 / 38 ــ 39.

وهو فعُل يفعُل))[٣٤]. وهي أبواب لا تتفق حركة العين فيها في الماضي والمضارع معًا، عدا هذا الباب الأخير الذي خُصَّ بسمة دلالية هي دلالته على الصفات الثابتة، وسمة دلالية تركيبية هي اللزوم، وسمة شكلية هي اتفاق حركة العين في صيغتي الماضي والمضارع.

يُعَدُّ وجوبُ المخالفة بين حركتي العين في الماضي والمضارع قانونًا مهمًّا في الأبواب الستة، وينبني عليه أمور ستتضح فيما يأتي. ما سنقرره هنا هو أن المتكلمين عمدوا إلى المخالفة في حركة العين بين الصيغتين، ولم يطابقوا إلا لأسباب معينة، هي إما أن تكون العين أو اللام حلقيّةً فيما كانت عينه مفتوحة، وإما أن يكون الفعل لازمًا دالا على الصفات الثابتة فيما عينه مضمومة، وإما أن يكون أحد الأفعال المحفوظة التي سمعت من المثال الواوي مكسور العين. يؤوِّل ابنُ جني وجوبَ المخالفة هذا بأنه دلالة صيغية؛ إذ تدل كل صيغة على زمان محدد، ((وذلك أنه قد دلت الدلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع؛ إذ الغرض في صيغ هذه المُثُل إنما هو لإفادة الأزمنة، فجُعِل لكل زمان مثال مخالف لصاحبه، وكلما ازداد الخلاف كانت في ذلك قوة الدلالة على الزمان))[٣٥].

جَعَلَتْ ظاهرةُ اطراد المغايرة بين الحركتين بعضَ الأوائل يحاولون تعليل العدد القليل الذي شذ عن هذه القاعدة، كمجيء ركَن يركَن مثلا، مفتوحَ العين في الماضي والمضارع مع أن العين واللام ليسا من حروف الحلق. ذهب ابنُ جني في تخريج هذا الذي ورد بما سماه تركُّب اللغات، قال: ((وإذا ثبت وجوب خلاف صيغة الماضي صيغة المضارع وجب أن يكون ما جاء من نحو "سلا يسلا" و"قلى يقلَى" ونحو ذلك مما التقت فيه حركتا عينيه منظورًا في أمره ومحكومًا عليه بواجبه. فنقول: إنهم قد قالوا: قلَيت الرجل، وقلِيته. فمن قال قلَيته فإنه يقول أقلِيه، ومن قال قلِيته قال أقلاه، وكذلك من قال سلَوته قال أسلُوه ومن قال سلِيته قال أسلاه. ثم تلاقى أصحابُ اللغتين فسمع هذا لغةَ هذا وهذا لغةَ هذا، فأخذ كلٌّ واحدٍ منهما من صاحبه ما ضَمَّه إلى لغته، فتركبت هناك لغةٌ ثالثة؛ كأنَّ من يقول سلا أخذ مضارع من يقول سلي، فصار في لغته سلا يسلا))[٣٦].

وقد امتدح بعضُ المحدثين صنيعَ ابنِ جني الأوَّلَ، فوافقوه فيما ذهب إليه من إقراره وجوبَ المخالفة بين حركتي العين في الماضي والمضارع، وخالفوه في صنيعه الثاني وهو تأويله ما اتفقت فيه الحركة في الصيغتين بتركب اللغات. إذ إن القول بأن المتكلم يعمد إلى المخالفة بين الصيغتين يستند ((إلى قانون "المغايرة" الذي اعترف به المحدثون وأشاروا إلى أهميته في الاشتقاق))[٣٧]. أما الخروج عن

---

[٣٤] سيبويه: الكتاب 4 / 38.

[٣٥] ابن جني: الخصائص 1 / 376.

[٣٦] ابن جني: الخصائص 1 / 377. وانظر بقية الباب الذي عنوانه (باب في تركب اللغات) ذكر فيه أمثلة كثيرة: ص 375 ــ 386.

[٣٧] أنيس، إبراهيم: في اللهجات العربية ص165.

هذا القانون باتفاق الحركة في الصيغتين شذوذًا فإن تسويغَه بتداخل اللغات أمرٌ غيرُ مقنع، و لم يلجئ إليه إلا الصناعة ومحاولة ردِّ كل ما خرج عن القياس إليه[٣٨].

يلفت النظر في حركة عين الفعل الثلاثي جملة أمور صوتية ودلالية تجعل من بنية الثلاثي المجرد بنيةً مميزة جديرة بالالتفات إليها. أولى هذه الأمور السماتُ الصوتية التي تؤثر في البنية بصورة واضحة. ذلك أن حركة العين من جهةٍ تكون كافية في الإشارة إلى أصل اللام إن كان الفعل معتل اللام، ومن جهة أخرى تؤثر في مجيء اللام على نحو معين؛ لأنها قد تجعلها تُقلب حرفًا آخر. والعكس أيضًا صحيح؛ لأن كون لام الكلمة حرف علة معينًا يقتضي أن تكون العين محركة بحركةٍ معينة أيضًا. وكذلك يحصل الاتصال والتأثر والتأثير أيضًا بين العين والفاء. كما أن حركة العين لها الأثر في أصل العين نفسها. فالعين على هذا تكون محور الكلمة، تتبادل التأثر والتأثير مع ما قبلها وما بعدها والموضع الذي هي فيه.

إذا كان الفعل من باب ضرب وهو ناقص اقتضى أن تكون لامه ياء؛ إذ تكون العين في المضارع مكسورة، والكسرة تناسب الياء. ويمكن أن نعكس هذه القاعدة فنقول: إن الناقص اليائي يأتي من باب ضرب؛ لتناسُبِ الياء والكسرة، وذلك نحو رمى يرمي. وعكسه الواوي الذي يكون تبعًا لهذا التناسب من باب نصر، كغزا يغزو. أما سعى يسعى فواضح أن الذي جعله يخرج إلى باب فتح هو حلقية العين التي تستحب الفتح، ولأجلها قلبت الياء ألفًا. وإذا كان الفعل أجوف فإن كان يائيًّا اقتضى ذلك أن يكون من باب ضرب كباع يبيع، وإن كان واويًا كان من باب نصر كقال يقول. فإذا اتصل بالفعل الثلاثي ضميرُ رفع ــ كالتاء مثلا ــ ضُمَّت فاءُ الكلمة إن كانت العين واوًا وكُسرت إن كانت ياءً؛ لتجانُسِ الضمة والواو وتجانُسِ الكسرة والياء، فتكون حركة الفاء في هذه الحال دليلا على أصل العين. تقول: قُلت، بضم القاف؛ لأن العين واو، وتقول: بِعت، بكسر الباء؛ لأن العين ياء. غير أن حركة الفاء قد تدل في حال أخرى على حركة أصل العين لا على الأصل نفسه؛ ذلك أننا نقول: خِفت بكسر الخاء وليست العين ياءً، لأن حركة العين في الأصل كسرة، إذ أصلها: خَوِف، فحركة الفاء هنا دالة على حركة أصل العين. وفي الجملة لا بد أن تدل حركة الفاء على أحد أمرين في العين، إما أصلها وإما حركة الأصل[٣٩].

---

[٣٨] انظر أنيس، إبراهيم: من أسرار اللغة ص 49 ــ 50.

[٣٩] هناك تفسير لتحريك الفاء بهذه الحركة يذهب إليه بعضهم، هو حصول النقل في نحو "قُلْتُ" بعد تحويله إلى باب "فَعُلَ"، فالأصل: قَوُلْتُ، فلما نقلت الحركة التقى ساكنان فحذفت الواو. ومثله بعت، إلا أنه يحوَّل إلى باب فَعِل. انظر العكبري: اللباب 2 / 386 ــ 387، والشريف، يحيى عبد الله: أبواب الفعل الثلاثي 1 / 53.

وتمتاز عين الفعل الثلاثي بأمر سبق الإلماح إليه فيما مضى، هو اكتساب الحرف بمجيئه عينًا للفعل الثلاثي قوةً ومنعةً، فتشتد الحاجة إليه لبناء الكلمة، ومن ثم يكتسب الحرف من هذا الموضع ــ لا من ذاته ــ بعضَ السمات الصوتية الدالة على أهميته وعلى افتقار البنية إلى وجوده فيها كما هو دون تغيير أو تبديل. إذ يميل المتكلمون إلى المحافظة على عين الفعل وعلى حركتها معًا؛ شعورًا منهم بأن التغيير الذي يطالها كفيل بتبديل صورة الفعل أو تشويه بنيته. وقد لحظ بعض الدارسين المعاصرين ما للعين في الفعل الثلاثي من أهمية خاصة جعلت المتكلمين يحافظون عليها ويحرصون على حمايتها من التغيير بصورة لافتة. من ذلك مثلا ما ذكره الطيب البكوش في تحليل بنية أفعال ثلاثية اقتضى الميل إلى المحافظة على حركة العين فيها أن تخرج عما يُفترَض فيها من الناحية النظرية. إذ قال في نحو "قيل، وبيع": إن الكسرة غلبت ضمة البناء للمجهول؛ لأهمية حركة العين. ويؤكد في موضع آخر أن حركة عين الصيغة الفعلية أهم من حركة الفاء واللام؛ لأنها الدالة على أصل الصيغة[٤٠].

لقد أدت القوة التي اكتسبها الحرف من مجرد كونه عينًا للفعل الثلاثي إلى ارتكاز البنية بكاملها عليه. فصار ذلك الحرف هو المحور الثابت ومعتمد المتكلم في تصريف البنية وتنويعها بحسب ما يريد التعبير عنه على ما جاءت به الأبواب الستة المشهورة. ومن ثم صارت التغييرات التي تطال الفاء واللام في الأبواب تابعة في الغالب لأحوال العين وصدى لها. وهذا الأمر هو الذي هيَّأ لإمكان تعيين ما يحتمل أن يجيء من كل باب منها مهموزًا ومضاعفًا ومثالا وأجوف وناقصًا، ولازمًا ومتعديًا، إما غلبةً وإما قياسًا مطردًا. وقرر الصرفيون تبعًا لذلك قواعد تكاد في مجملها تضبط ما صيغ منه الماضي والمضارع من كل نوع على النحو الآتي[٤١]:

1 ــ يأتي مهموز الفاء من باب نصر وضرب وفتح وفرح وشرف، نحو أخَذ يأخُذ وأسَر يأسِر وأَهَب يأهَب وأمِن يأمَن وأسُل يأسُل. والغالب فيه باب ضرب كأتى يأتي. ومهموز العين يجيء من باب ضرب وفتح وفرح وشرف، نحو وأى يئي وسأل يسأل وسئِمَ يسأم ولؤُم يلْؤُم. ومهموز اللام يجيء من باب نصر وضرب وفتح وفرح وشرُف، نحو برَأ يبرُؤ وهنَأ يهنِئ وقرَأ يقرَأ وصدِئ يصْدَأ وجرُؤ ويجرُؤ.

[٤٠] البكوش، الطيب: التصريف العربي ص62. وانظر ما سيأتي في هذه الدراسة في فقرة (عين الناقص).

[٤١] انظر في هذه القواعد: الحملاوي، أحمد: شذا العرف ص42 ــ 46، وعبد الحميد، محمد محي الدين: تكملة في تصريف الأفعال على شرح ابن عقيل 4 / 265 وما بعدها، وعبد الله، رمضان: الصيغ الصرفية في العربية ص42 ــ 44.

2 ــــ ويأتي المضاعف من باب نصر وضرب وفرح، نحو سَرَّه يسُرُّه وفرَّ يفِرُّ وعضَّهُ يعَضُّه. فإن كان متعديًا فالغالب أنه من باب نصر كمَدَّه يمُدُّه، وإن كان لازمًا فالغالب أنه من باب ضرب كشَذَّ يشِذُّ[٤٢].

3 ــــ ويأتي المثال الواوي من باب ضرب وفتح وفرح وشرُف وحسِب، نحو وعَد يعِد ووَهِل يَوْهَل ووَجِل يَوْجَل ووَسُم يوسُم وَوَرِث يرِث. والغالب فيه باب ضرب.

4 ــــ ويأتي الأجوف من باب نصر وضرب وفرِح، نحو قال يقول وباع يبيع وخاف يخاف وعَوِرَ يَعوَر. إلا أن شرطه أن يكون في باب نصر واويًّا، وفي باب ضرب يائيًّا. فإن كان بالألف في الماضي وبالواو في المضارع فهو من باب نصر، كقال يقول (ما عدا طال يطول، فإنه من باب شرُف)، وإن كان بالألف في الماضي وبالياء في المضارع فهو من باب ضرب كباع يبيع. وإن كان بالألف أو بالياء أو بالواو فيهما فهو من باب فرح، كخاف يخاف، وغَيِد يَغْيَد، وعَوِر يَعوَر.

5 ــــ ويأتي الناقص من باب نصر وضرب وفتح وفرح وشرف، نحو دعا يدعو ورمى يرمي وسعى يسعى ورضِي يرضى وسرُوَ يسرو [٤٣]. ويشترط في الناقص من بابي نصر وضرب ما اشتُرِط في الأجوف منهما. فإن كان بالألف في الماضي وبالواو في المضارع فهو من باب نصر، كدعا. وإن كان بالألف في الماضي وبالياء في المضارع فهو من باب ضرب كرمى. وإن كان بالألف فيهما فهو من باب فتح كسعى. وإن كان بالواو فيهما فهو من باب شَرُف كسَرُوَ يسرُ. وإن كان بالياء فيهما فهو من باب حسِب كولِي. وإن كان بالياء في الماضي وبالألف في المضارع فهو من باب فرح، كرضِي.

6 ــــ أما اللفيف فإن كان مفروقًا أتى من باب ضرب وفرح وحسب، نحو وَفى يفِي ووجِيَ يَوْجَى وولِيَ يَلِي، وإن كان مقرونًا أتى من بابي ضرب وفرح لا غير نحو روَى يرْوِي وقوِيَ يقْوَى. ولم يرد يائي العين واللام إلا كلمتان من باب فرح، هما: عَيِيَ وَحَيِيَ.

أمكن أيضًا بمجموع السمات الصوتية المميزة للعين، وبمجموع قواعد صياغة الماضي والمضارع من الثلاثي، التوصل إلى تعيين حركة العين في الأبنية التي خفيت فيها هذه الحركة بسبب تسكينها، ومن ثم عُرفت أوزان الفعل التي لولا قوانين بناء الثلاثي لجهلت فما أمكن التوصل إلى معرفتها على وجه الدقة. ذلك أن الأجوف الذي انقلبت عينه ألفًا وقد كانت واوًا أو ياءً (كقال وباع وخاف

[٤٢] مجيء المضموم من المضعف متعديًا والمكسور لازمًا هو الغالب. ومع ذلك أحصى ابن مالك مما هو لازم مضموم العين ثمانية وعشرين فعلا، وزاد عليها بحرق ثمانية عشر. وكذا ذكروا أفعالا أخرى لازمة كُسرت على القياس وسُمع فيها الضم. انظر ابن الناظم: شرح لامية الأفعال، وبحرق: فتح الأقفال ص 35 ــ 37، وابن عنترة: الحلية 2 / 74 ــ 75 (الحاشية رقم 6).

[٤٣] ذكر سيبويه أفعالا ناقصة واوية من باب شرف هي: بَهُوَ يبهو، وسَرُوَ يسرو، وبَذُوَ يبذو. سيبويه: الكتاب 4 / 48.

وطال) خفيت حركة الواو أو الياء في الأصل بسبب سكون الألف التي قلبت إليها. وكذلك المشدَّد (نحو مدَّ وشذَّ وملَّ) بسبب إسكان عين الكلمة، وهو أول المثلين. فعُرف بالمضارع أن قال من باب نصر فوزنه فَعَل، وباع من باب ضرب فوزنه أيضًا فَعَل، وخاف من باب علم فوزنه فعِل، وطال من باب شرف فوزنه فعُل، ومدَّ من باب نصر فوزنه فعَل، وشذَّ من باب ضرب فوزنه أيضًا فعَل، وملَّ من باب علم فوزنه فعِل.

ويلاحظ مما مر أن المشدَّد من البابين الأولين (نصر وضرب) يكون في الغالب متعديًا إن كان من الأول، ولازمًا إن كان من الثاني. وهذا يعني اختصاص أحد البناءين بإحدى الدلالتين والآخر بالأخرى. وجاء في الوقت نفسه من الصحيح غير المضعّف من البابين ما يكاد يكون متعادلا في الكثرة، وهو ما جعل الصرفيين يختلفون في أي البابين أقيس؛ إذ إنهما بخلاف سائر الأبواب متحدا الماضي (فَعَل) مختلفا المضارع (يفعُل ويفعِل). فكأن الأمر مختلف في الصحيح السالم عنه في المضاعف الذي انفرد فيه كل من البابين بإحدى الدلالتين (اللزوم والتعدي). فهل من علاقة بين الضمة أو الكسرة والتعدي أو اللزوم في الصحيح كما كان ذلك في المضاعف؟

يبدو أن أهم ما شُغل به أكثر الأوائل في الصحيح غير المضعف من بابي نصر وضرب هو القياس في عين المضارع، أتكسر أم تضم؟ ونظروا إلى المسألة من منظور الكثرة، أي: كثرة ما سُمع عن العرب مما ضُمَّت العين في مضارعه أو كُسِرت، من غير نظر إلى دلالة الضمة أو الكسرة على تعد أو لزوم. ولهذا قدَّمَ بعضُ النحاة في الترتيب أحدَهما وأخَّرَ الآخر بحسب ما ثبت عنده في السماع أكثر من أخيه[٤٤]. وهكذا نُقل عن بعض الأقدمين، كالفراء، تقديم ما كسرت عينه من جهة القياس عما ضُمَّت[٤٥]، ونُقل عن آخرين تساوي البابين في القياس وعدم أولوية أحدهما [٤٦]. وتناول عدد من الدارسين المحدثين المسألة، فاستنتج بعضهم من تقديم سيبويه عند ذكره الأبواب المكسور عن المضموم أولوية باب ضرب[٤٧]، ووصل آخر إلى عكس هذه النتيجة بإحصاء ما جاء في المعاجم من البابين؛ إذ فاق ما جاء من باب نصر نظيرَه من باب ضرب [٤٨]. وخرَّج باحث آخر مسألة الاضطراب في المنقول من جهة المساواة بين الأمرين أو تقديم أحدهما على الآخر بقوله: ((الأصل في هذه الحركات الضَّمة،

---

٤٤ انظر الشريف، يحيى عبد الله: أبواب الفعل الثلاثي 1 / 42.

٤٥ وينظر أيضًا ابن عقيل: المساعد 2 / 593.

٤٦ ينظر ابن القوطية: كتاب الأفعال ص 2، والسيوطي: المزهر 2 / 39. وقال ابن عقيل في المساعد 2 / 593: (وابن عصفور قال: إن الضم والكسر جائزان، وإن لم يُسمع أحدهما. فيجوز على هذا: يضرُب بالضم، ويقتِل بالكسر، وما أبعده).

٤٧ ينظر النحاس، مصطفى: "عين المضارع بين الصيغة والدلالة" ص176.

٤٨ انظر البكوش، الطيب: التصريف العربي ص 91.

وقد تُسمَع كصوت قريب للكسر للمجاورة مع بعض الحروف. وأرى أنَّ السَّبب في ذلك أنَّ النِّظام الكتابي للُّغة ليس فيه رمز كتابي لإبراز الحركات المتوسطة بين الضَّمَّة والكسرة))[٤٩].

هكذا سار أكثرُ الدارسين، ولا سيما القدماء، في مناقشة صيغتي (فعَل يفعُل، وفعَل يفعِل). إلا أن ابن جني قد ربط كل صيغة منهما بمعيار التعدي واللزوم كما كان ذلك في المضاعف منهما. لكنه لم يربط بين الصحيح والمضاعف من هذين البابين اللذين ماضيهما واحد، بل ذهب إلى الربط بين الضمة في باب نصر ينصُر والضمة في باب آخر وهو باب شرف يشرُف، وجعل الصحيح من هذه الناحية عكس المضاعف تمامًا. يقول: ((وأنا أرى أنَّ "يفعُل" فيما ماضيه "فَعَلَ" في غير المتعدي أقيسُ من "يفعِل". فضرَب يضرِب إذن أقيس من قتَل يقتُل، وقعَد يقعُد أقيس من جلَس يجلِس. وذلك أن يفعُل إنما هي في الأصل لما لا يتعدى، نحو كرُم يكرُم، على ما شرحنا من حالها. فإذا كان كذلك كان أن يكون في غير المتعدي فيما ماضيه فعَل أولى وأقيس))[٥٠].

ولاحظ ابنُ جني أن المتبادر إلى الذهن أن يقال عكس ما قاله هو؛ إذ إن فعَل إذا جيء منه باللازم مضاعفًا دُلَّ على التعدّي بضم العين في مضارعه، وعلى اللزوم بكسرها، فالأَوْلى إذن أن يُعد ذلك أيضًا قياسًا في غير المضاعف. قال: ((فإن قيل: فكيف ذلك ونحن نعلم أن يفعُل في المضاعف المتعدي أكثر من يفعِل، نحو شدَّه يشُدُّهُ ومدَّهُ يمُدُّهُ وقدَّهُ يقُدُّهُ وجزَّهُ يجُزُّهُ وعزَّهُ يعُزُّهُ وأزَّهُ يؤُزُّهُ وعمَّهُ يعُمُّهُ وأمَّهُ يؤُمُّهُ وضمَّهُ يضُمُّهُ وحلَّهُ يحُلُّهُ وسلَّهُ يسُلُّهُ وتلَّهُ يتُلُّهُ، ويفعِل في المضاعف قليلٌ محفوظ، نحو هرَّه يهِرُّهُ وعلَّهُ يعِلُّهُ، وأحرفٌ قليلةٌ وجميعها يجوز فيه أفْعُله نحو علَّه يعُلُّهُ وهرَّه يهُرُّهُ، إلا حبَّهُ يحِبُّهُ فإنه مكسور المضارع لا غير. قيل: إنما جاز هذا في المضاعف لاعتلاله، والمعتل كثيرًا ما يأتي مخالفا للصحيح، نحو سيِّد، وميِّت، وقضاة، وغزاة، ودام ديمومة، وسار سيرورة))[٥١].

ويبدو أن تفسير ابن جني هذا هو الأقرب إلى الروح التي سرت في بنية الفعل الثلاثي حقًّا، فهو أقرب إلى منطق هذا النوع من الأبنية، وأولى بالقبول من الرأي المضاد الذي قد يكون هو المتبادر إلى الذهن كما تقدم. ذلك أن النحاة يقررون إمكان أن تضم عين كل فعل ثلاثي غير مضمومة، فيصبح الفعل حينذاك كأفعال باب شرُف اللازمة الدالة على الغرائز والصفات الخلقية الثابتة [٥٢]. فكأن الضمة عَلَمٌ على اللزوم في الثلاثي، والكسرة علم على التعدي. كما يمكن ضمها للدلالة على التعجب والمغالبة، فتخرج الأبنية بذلك الضم إلى معان هي أقرب إلى معنى باب شرف. يقول ابن جني في علة

---

[٤٩] المزيني، حمزة قبلان: "مسألة الاختيار بين الضَّمَّة والكسرة في مضارع فَعَلَ" ص14.

[٥٠] ابن جني: الخصائص 1 / 380.

[٥١] ابن جني: الخصائص 1 / 380 ــ 381.

[٥٢] انظر الثمانيني: شرح التصريف ص525، وابن يعيش: شرح المفصل 7 / 157.

الضم في المغالبة والتعجب أن موضع الغلبة ((موضعٌ معناه الاعتلاء والغلبة فدخله بذلك معنى الطبيعة والنحيزة التي تغلِب ولا تُغْلَب وتلازم ولا تفارق. وتلك الأفعال بابها فَعُلَ يفعُل، نحو فقُه يفقُه إذا أجاد الفقه، وعلُم يعلُم إذا أجاد العلم... وكذلك نعتقد نحن أيضًا في الفعل المبني منه فعل التعجب أنه قد نُقل عن فعَل وفعِل إلى فعُل حتى صارت له صفة التمكن والتقدم، ثم بني منه الفعل فقيل: ما أفعَلَه نحو ما أشعَرَه إنما هو من شعُر، وقد حكاها أيضًا أبو زيد. وكذلك ما أقتله وأكفره هو عندنا من قتُل وكفُر تقديرًا، وإن لم يظهر في اللفظ استعمالا. فلما كان قولهم كارمني فكرمته أكرُمه وبابه صائرًا إلى معنى فعُلت أفعُل أتاه الضم من هناك فاعرفه)) [٥٣].

غير أن هناك تفسيرًا صوتيًّا ذهب إليه بحرق، هو أن مضارع المتعدي ضُمَّ ((لأنه قد يتصل به ضميرُ النصب في نحو مَدَّه يمُدُّه. فلو كسروا عينه لزِم الانتقالُ من كسرة إلى ضمة، وهو ثقيل. وكسروا عينَ اللازم منه نحو جَنَّ يجِنُّ وفَرَّ يفِرُّ للفرق بينه وبين مُعَدّاه)) [٥٤]. وهو تفسير لا يقل وجاهة عن تفسير ابن جني الذي سبقت الإشارة إليه، إن لم يكن أوجه منه. ذلك لأن الأسباب الصوتية هي في العادة العامل الأقوى في صوغ الأبنية والعدول من بنية إلى أخرى؛ تمشيًا مع قانون الميل إلى ما هو أخف واجتناب ما هو أثقل، ولا سيما أن العلاقة بين الأفعال الثلاثية وقياسية الدلالة ضعيفة كما رأينا من قبل. وسيتبين هذا الأمر بصورة أوضح في الفقرة التالية.

2. 4.عين المثال:

ربط بحرق في نصه المستشهد به في الفقرة السابقة كما هو واضح بين ميل المتكلم إلى الخفة ومجيء عين الفعل محركًا بحركة ما. وطَرَد بحرق نفسه هذه العلةَ في كسر عين مضارع المثال الواوي؛ إذ يرى أن كسر عين المضارع في المثال الواوي كثيرًا يؤدي في العادة إلى حذف الواو؛ لوقوعها بين ياء وكسرة، كما يقول النحاة [٥٥]، فيحصل التخفيف بالحذف، في حين تبقى الواو إذا فتحت العين أو ضمت وهو ثقيل. قال: ((وكسروا عينَ ما فاؤه واوٌ كوعَد يعِد؛ طلبًا للخفة)) [٥٦].

لقد سبق تأكيد أنَّ بين العين وما يسبقها ويتلوها تأثرًا وتأثيرًا من الناحية الصوتية. فليس غريبًا أن تكون العين في ذاتها، أو تكون حركتها فقط، قد أتت على صفةٍ ما تبعًا لما يسبقها أو يتلوها. وليس غريبًا كذلك أن يحصل العكس فيأتي ما قبل العين أو ما بعدها تبعًا للصفة التي هي أو حركتها عليها.

---

[٥٣] ابن جني: الخصائص 2 / 225.

[٥٤] نقلا عن مصطفى النحاس: "عين المضارع بين الصيغة والدلالة" ص181. وانظر أيضًا: الجاربردي: شرح الشافية (مجموعة الشافية) 1 / 54.

[٥٥] انظر في التعليل لحذف واو المثال في المضارع بوقوعها ساكنة بين ياء وكسرة: الأنباري: الإنصاف ، والعكبري: اللباب 2 / 356.

[٥٦] عن مصطفى النحاس: عين المضارع بين الصيغة والدلالة ص181.

وسبق أيضًا الإلماح إلى التناسب في أبواب الثلاثي بين مضموم العين وكل من الأجوف والناقص الواويين، وبين مكسور العين وكل من الأجوف والناقص اليائيين، وبين فتح العين أو كسرها أو ضمها وقلب ما بعدها حرف علة مجانسًا للحركة، وما إلى ذلك. فإذا نظرنا إلى تفسير بحرق مجيء المثال الواوي من مكسور العين في المضارع كثيرًا، ميلا من المتكلمين إلى تعريض الواو للحذف، أدركنا سبب ميل المتكلم إلى حذف الواو أيضًا حتى في عدد من الأفعال مفتوحة العين، كيضَع ويسَع ويطَأ ويلَع ويدع ويذَر ويزَع ويقَع ويلَغ. وكون لامات الأفعال الواردة من هذا في الغالب حلقية يقتضي التنبؤ بأنها كانت غير مفتوحة العين ثم فتحت من طريق استحباب حروف الحلق الفتحة، لكن هذا لا يتعارض مع القول بأن الواو أيضًا مستثقلة في هذا الموضع وينحو المتكلم في العادة نحو حذفها. أما الضم فقد اجتُنب بالكلية؛ لأنه مانع من حذف الواو. هذا مع أن ضم عين المضارع يكاد يعادل في الكثرة كسرها في كل ما فتحت عين ماضيه، كما مر[٥٧].

ويمكن أيضًا في ضوء هذه النظرة تفسير مجيء عدد لا بأس به من المثال الواوي من باب حسب الشاذ، بل لولا ورود هذه الأفعال ما وُجد الباب أصلا، ولا كان ينبغي أن يعد من أبواب الثلاثي الستة، كما تقدم. ذلك أن ولي يلي ووثق يثق ونحو ذلك قد كُسرت فيه العين ميلا إلى حذف الواو، وإن كانت العين مكسورة في الماضي. قال سيبويه: ((وولي يلي، أصل هذا يفعَل. فلما كانت الواو في يفعَل لازمة وتُستثقل صرفوه من باب فعِل يفعَل إلى باب يلزمه الحذف، فشركت هذه الحروف وَعَدَ))[٥٨]. وبهذا يُعلَم أنَّ المثالَ الواويَّ مكسورُ العين محذوفُها في الغالب. فهي إذن القاعدة وما سمع منه مصحَّحَ الواو، وإن كان سائرًا على مقتضى الأبواب، هو الشاذ. وكأنَّ ما اتفقت فيه حركتا العين في الماضي والمضارع منه قد التقت فيه الضرورةُ الصوتيةُ بضرورةِ المغايرةِ بين حركتي العين في الماضي والمضارع، فغلبتها.

أما المثال اليائي فهو نادر في العربية أصلا[٥٩]. وسببُ ندرته صعوبةُ تتالي ياءين في المضارع المسند إلى غائب مذكر؛ لأنه يبدأ بياء أيضًا. وقد تحاشوا الثقلَ في كثير من الأبنية، فكان عليهم إما أن يعرضوها للحذف والتغيير ليرتفع الثقل كحذفهم همزة يُكْرِم وخُذْ وكُلْ مثلا، وإما أن يتحاشوا أن يوجد البناء بالكلية أو أن يوجد بقلة كالفعل المثال كله، واويه ويائيه؛ إذ هو أثقل من الصحيح. لكن

---

[٥٧] قال ابن الحاجب: (ولم يضموا في المثال، ووجَد يجُد ضعيف). فعلّل الجاربردي امتناعهم من ضم عين المثال بقوله: (لئلا يلزم إثبات الواو لارتفاع العلة الموجبة للحذف). الجاربردي: شرح الشافية (مجموعة الشافية) 1 / 54. وانظر سيبويه: الكتاب 4 / 54، وابن جني: سر صناعة الإعراب 2 / 596.

[٥٨] سيبويه: الكتاب 4 / 54.

[٥٩] انظر ابن عقيل: شرح ابن عقيل على الألفية (تكملة في تصريف الأفعال) للمحقق 4 / 282.

اليائي من المثال أقل؛ لعدم إمكان الحذف فيه كما فعلوا في الواوي؛ لئلا يشتبها، فاستكثروا مما يمكن تخفيفه[٦٠].

2. 5.عين المضاعف:

مضاعف الثلاثي الذي عينه ولامه مثلان متحركان يجب إدغامهما، وكذلك الأمر في مزيده، نحو ردَّ وارتدَّ واستردَّ... إلخ، ولا يُفك المدغمان إلا في أحوال معينة محدودة، وذلك كأن يتصل بضمائر الرفع المتصلة، كرددت، ورددنا، ورددنَ، واسترددت... إلخ، لضرورة صوتية تتعارض مع الأسباب التي أوجبت الإدغام. تتعلق هذه الضرورة بما بعد العين، وهي اللام؛ إذ تسكن اللام مع الضمائر، فيُحتاج إلى الفك؛ لئلا يلتقي ساكنان. ومثلما تتأثر العين بما حصل للام في هذا النوع فيفك إدغامها منه، تؤثر هي في اللام فيفك إدغامها من اللام الثانية التي تليها في نحو جَلْبَبَ. إذ إن تسكين عين الكلمة وهي اللام في "جلبب" أدى إلى عدم جواز إدغام الباء في الباء؛ لئلا يلتقي ساكنان. وليس فك الإدغام في هذا لمجرد الدلالة على أن الكلمة ملحقة، بل هو أمر عائد إلى الصيغة كما سيتبين في تكرير العين بعد قليل.

ويشبه ضرورةَ الإسكان للاتصال بالضمير المتحرك ضرورةٌ أخرى هي تسكين ثاني المدغمين في الأمر من المضعف نحو شُدَّ، فيُتخلص من التقاء الساكنين بتحريك المدغم الثاني. غير أن بعض القبائل تخلصت من التقاء الساكنين بفك إدغام العين واللام مع تسكين الفاء وإلحاق همزة الوصل بها؛ جريًا على العادة في غير المضعَّف، فقالوا: اشْدُدْ، مثلما قالوا: اكْتُب[٦١].

واللافت أن إدغام عين الفعل الثلاثي في لامه يجعل العين تختص بحكم تشترك فيه مع عين الأجوف المقلوبة ألفًا والتي أشير إليها فيما سبق، هو خفاء الوزن في الماضي بسبب تسكين العين وهي أول المثلين في نحو "شدَّ" مثلا. غير أن تضعيف العين في مضارعه "يشُدُّ" يجعل حركة العين تنتقل إلى الفاء، فيتضح الوزن الذي كان خافيًا في الماضي باتضاح وزن المضارع ومقارنة ذلك بالأبواب الستة[٦٢]، كما يحصل ذلك في الأجوف على ما تقدم. وفي هذا الأمر دلالتان، إحداهما: أن الإبقاء فيه على حركة العين رغم الإدغام يدل على ما نبهنا عليه فيما مضى من أهمية حركة العين والميل إلى المحافظة عليها ما أمكن، والأخرى: أن نقل الحركة من عين مضارع الثلاثي المضعَّف إلى فائه يناظر

---

[٦٠] انظر ابن جني: الخصائص 3 / 181 ـــ 183.

[٦١] انظر الإستراباذي، الرضي: شرح الشافية 2 / 243، والشمسان، أبو أوس إبراهيم: الإدغام مفهومه وأنواعه ص 11.

[٦٢] ينظر اللبلي: تحفة المجد الصريح 1 / 102 ـــ 103.

الإعلال بالنقل الذي يحصل لحرفي العلة (الواو والياء) بنقل حركة كلٍّ منهما إلى الساكن الصحيح قبلها، ويبيِّن اتساق منهج تحليل البنية (معتلها وصحيحها) عند الأوائل[٦٣].

أما تضعيف العين وحدها فإنها قد تُكرَّر في الثلاثي دون فاصل فيصير عدد حروفه أربعة، كقطَّع وعلَّم وقدَّر ونحو ذلك. ومما يلحظ في هذا النوع أن تضعيف العين فيه يبلغ بالثلاثي من حيث الصيغة والبناء منـــزلة الرباعي الذي ليس له إلا وزن واحد هو "فَعْلَل" كدحرج، أو ما يشبه هذا الوزن من حيث الحركات والسكنات مما هو على أربعة أحرف، كحوقل وسيطر وقاتل وأكرم... إلخ. وإلى ذلك يعد تضعيف العين في هذا النوع أيضًا بمثابة ما يزاد من حروف "سألتمونيها" لأداء معنى، ولهذا عدوا التضعيف كذلك مما يزاد لمعنى، أي: أنه (مورفيم) دال على المعنى كغيره من اللواصق التي تلحق الكلمات لتضيف إليها ما ليس في الخالي منها [٦٤]. فيكون تضعيف عين الفعل الثلاثي في هذه الحال قد أدى وظيفتين، إحداهما: شكلية، هي تحويل الفعل إلى ما يماثل صيغة الرباعي الوحيدة المتعارف عليها عند المتكلمين، والأخرى: معنوية، هي أداء المعنى المعين كالتكثير والتعدية والجعل وغيرها[٦٥].

الوظيفة الشكلية التي تؤدّى بتضعيف العين في نحو قطَّع وعلَّم، وهي الوصول بالثلاثي إلى موازنة الرباعي (فَعْلَلَ وشبهه)، أتت من أن أول المثلين ساكن فيقع بإزاء عين الرباعي الساكنة، وثانيهما مفتوح فيقع بإزاء لام الرباعي المفتوحة، كما هو واضح. وهذا البناء الشكلي الملاحظ من تتابع الحركات والسكنات هو دلالة صيغية للأفعال في العربية؛ إذ الأفعال تدل صيغها المعينة على الفعلية بخلاف الأسماء كما مر، وقد أسهم التصرف في عين الثلاثي بتضعيفها في هذا النوع في الوصول إليه. وينبني على الذي قررناه وفق هذا المنظور ما ينبغي التنبيه عليه هنا، وهو أن السكون في أول المثلين، بما أنه في هذا النوع ثانٍ ويقابل سكون ثاني فَعْلَلَ كما يقابل سكون ثاني فاعَلَ وأَفْعَلَ وفَوْعَلَ... إلخ، وبما أن التقاء الساكنين لا يجوز فلا بد أن يتبع السكون حركة، وبما أن ثاني المثلين هنا ثالث ويقابل ثالث فَعْلَلَ المفتوح، فقد اكتُفي بتضعيف العين لموازاة سكون الثاني وفتح الثالث [٦٦]. ولهذا لا بد من النظر إلى فك إدغام "جلبب" ونحوه من زاوية أداء الصيغة المتحدث عنها هنا بالطريقة نفسها، فيكون

---

[٦٣] انظر ما سيأتي في هذه الدراسة عن اتساق منهج تحليل البنية في النموذج الصرفي التراثي في فقرة (عين الأجوف).

[٦٤] عدت أشواق النجار التضعيف اللاصقة الوحيدة التي تقع في الكلمة حشوًا. انظر النجار، أشواق محمد: دلالة اللواصق التصريفية ص 155 ــ 156.

[٦٥] انظر في معاني "فَعَّلَ" المتعددة: الإستراباذي، الرضي: شرح الشافية 1 / 92 ــ 96، ونور الدين، عصام: أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب ص 208 ــ 211.

[٦٦] ساوى أحمد الحمو من الناحية الصوتية بين التضعيف في نحو "قتَّلَ" وزيادة الألف ثانية في نحو "قاتَلَ" من حيث مضاعفة التاء في الأولى في مقابل مضاعفة فتحة القاف في الأخيرة. انظر الحمو، أحمد: "محاولة ألسنية في الإعلال" ص175.

السبب في الفك تسكين الثاني وفتح الثالث على النحو الموصوف في المضعَّف هنا، وليس الإلحاق كما يشيع ويتردد في كتب الصرف قديمًا وحديثًا.

أما الوظيفة المعنوية التي تؤدى بتضعيف العين في هذا النوع فقد أثبت الصرفيون واللغويون لصيغة "فَعَّلَ" معاني معينة أتى بها التضعيف ليست للمجرد، على غرار ما للصيغ الأخرى التي اتصل بها لأداء المعاني بعض حروف الزيادة. غير أن لتضعيف العين هنا ميزةً ليست لسائر اللواصق التي تلحق البنية الثلاثية فتضيف إليها معنى لم يكن في المجرد منها، هي حقيقة قبول جميع حروف الهجاء للتضعيف إلا الألف، ويعني هذا إمكان الوصول بالدلالة على المعنى عن طريق تضعيف العين إلى مدى أوسع مما يؤدى بحروف الزيادة العشرة. ذلك لأن العين من بنية الكلمة نفسها ويحتمل كل حرف من حروف الهجاء أن يكون عينًا لفعل ثلاثي، إلا الألف فلا تكون عينًا إلا منقلبة عن واو أو ياء. في حين أن الزيادة بأحد الحروف العشرة محدودة بحدودها، ومقيدة بمواضع معينة لا تتعداها كالألف ثانيةً في "فاعَلَ" والهمزة أولا في "أفْعَلَ"، وهكذا[٦٧].

وكما أن للتضعيف ميزة ليست لغيره من لواصق الزيادة كما ذكرنا، له أيضًا من الإشكالات ما ليس لها. ذلك أن التضعيف ــ بما أنه زيادة على المجرد ــ لا مفر من الحكم على أحد المثلين في المضعَّف بالزيادة وعلى الآخر بالأصالة بالضرورة. ولقد حار الصرفيون في أي الحرفين ينبغي أن يعد زائدًا. وحكى ابن جني الخلاف بين مذهبين، أحدهما يميل إلى عد أول المثلين زائدًا وهو مذهب الخليل، والآخر بعكسه وهو مذهب يونس [٦٨]. وذكر أن لكل فريق من الفريقين أدلة قوية لها وجاهتها، بحيث لا يمكن الجزم بخطأ أحد المذهبين وصواب الآخر، فقال: ((فليس واحد من المذهبين إلا وله داع إليه وحامل عليه. وهذا مما يستوقفك عن القطع على أحد المذهبين إلا بعد تأمله وإنعام الفحص عنه)) [٦٩]. وأرى أن صعوبة الفصل برأي قاطع في هذه المسألة على وجه الخصوص أمر طبيعي، بل قد يصح الزعم بأن هذه المسألة من المسائل الإشكالية التي لا حل لها، ولا يمكن الاستدلال فيها على وجهٍ ما معين دون آخر إلا بدليل قياسي عقلي، لا بدليل لغوي.

وأرى أن مسألة تعيين ما هو أصلي أو زائد من المثلين في مضعَّف العين من أساسها من إشكالات "مبدأ الثلاثية" المشار إليه في فقرة سابقة و"قانون الزيادة" المحتكَم إليه في النموذج الصرفي العربي. إذ لا

---

[٦٧] المقصود من دلالة الحرف المزيد على المعنى هو دلالة الصيغة على معنى بعد أن يزاد في الكلمة على أصولها حرف أو أكثر. وقد نبه بعض الباحثين على وجوب نسبة المعنى الوظيفي الصرفي إلى الصيغة المزيدة بكاملها لا إلى زوائدها. انظر حسان، تمام: اللغة العربية معناها ومبناها ص 161، والمهيري، عبد القادر: "رأي في بنية الكلمة العربية" ص 4.

[٦٨] ابن جني: الخصائص 63. وانظر سيبويه: الكتاب 4 / 329.

[٦٩] ابن جني: الخصائص 2 / 71.

يختلف أمر القصد إلى الدلالة على معنى ما عند المتكلم حين يزيد عنصرًا خارجيًّا عن حروف الكلمة المجردة أو أن يستثمر إمكان أن يضعِّف من البنية نفسها أحد عناصرها وهو العين، لكن عمله في ذاته هو الذي يختلف بين الاكتفاء بتضعيف أحدها وجلب حرف من الخارج لإضافته إليها. فما كرره المتكلم هو حرف واحد لا فرق عنده بين ما صار بعد التكرير أولا وما صار ثانيًا، وكأن البناء في ذهن المتكلم غير مزيد بشيء. أما الصرفي الذي يحكم على الحروف إما بالأصالة وإما بالزيادة، ولا بد له أيضًا من إعادة البنية إلى الثلاثة عمليًّا وتعيين ما زاد عليها، فقد ألجأه المنطوق المتكلم به على هذه الصورة إلى أن يبحث في صناعته عن حلٍّ ما بالقياس المنطقي والأدلة العقلية، لا من المنطوق المتكلَّم به. ومن هنا أصبح المضعف عند المتكلم بمثابة البنية المجردة، أما عند الصرفي فلا يمكن أن يكون كذلك، بل لا مفر من أن يكون بنية مزيدة بالضرورة.

أما حين نقارن التضعيف في عين الفعل على ما تقدم بتضعيف العين في الاسم فإنهم ذكروا أن المضاعف من الأسماء قد يرِد متماثلَ الفاء والعين كدَدَن، وهو في غاية القلة [٧٠]، وقد تُكرر العين ومعها إما اللام في مثل صمحمح فوزنه فعلعل، وإما الفاء في نحو مرمريس فوزنه فعفعيل. أما ما تماثلت فيه الفاء واللام دون العين، كقلق ونحوه، فلا يسمى مضاعفًا [٧١]. وقد تكرر العين وحدها كما في سُلَّم وقِنَّب، فيصير أحد المثلين زائدًا كما تقدم في الأفعال. لكن هذا في الأسماء ليس بكثرته في الأفعال؛ لتفاوت الغرض بالتضعيف في الحالين. إذ يراد به في الأفعال التكثير، أو الجعل، أو تعدية ما هو لازم، أو غير ذلك من المعاني التي ذكروها لفَعَّلَ، وهي معانٍ لا يؤديها بناء الاسم؛ إذ الاسم يشير إلى مسماه لا غير. وقد تماثل العينُ اللامَ كما يكون ذلك في الأفعال أيضًا، غير أن هذا النوع له سمات تجعل مضاعف الاسم يختلف اختلافًا بيِّنًا عن مضاعف الفعل.

يأتي التضعيف في الاسم الذي تُماثِل عينُه لامَه بالإدغام حينًا وبغير إدغام حينًا آخر، فيأتي نحو الزلل والبلل والعدد والمدد، ويأتي نحو الصدّ والعدّ والمدّ والبُرّ، بخلاف الفعل الذي يجب فيه إدغام هذا النوع ما لم يعرض له ما يستوجب الفك. ويبدو أن علة ذلك هو الحاجة في الاسم إلى أن تتعدد الأوزان وتكثر، بخلاف الفعل إذ هو محصور بصيغ محدودة دالة بهيئتها. فإذا احتيج إلى أن تكثر صيغة فَعَل في الأسماء، وهي بنية خفيفة بسبب الفتحات كما تقدم، وكانت العين واللام متماثلتين احتيج إلى الفك نحو العدد، وإذا احتيج إلى الإتيان بفتح الفاء وسكون العين من المادة نفسها أي: فَعْل، وهي بنية خفيفة أيضًا، قيل العَدّ مثلا، وهكذا. ولذلك قالوا: الدُرّ والدُّرر، حين احتاجوا في الجمع إلى الفُعْل والفُعَل، وقالوا حين احتاجوا إلى المصدر على وزن فَعْل من مَدَّ: المدّ، وعلى وزن فَعَل: المدَد.

---

[٧٠] انظر الإستراباذي، الرضي: شرح الشافية 1 / 34.

[٧١] ينظر المصدر السابق 1 / 34،

وبناءً على هذا الفرق بين الاسم والفعل، أي: من حيث الكثرةُ في الاسم وعدمُ حدِّ عددِ أبنيته إلا بحدودِ ما يستثقل من تتابع الحركات، في مقابل محدودية الصيغ في عددٍ معلومٍ دالٍّ بهيئته في الفعل، كان ينبغي أن يختلف ضابطُ الإدغام في النوعين، وألا تكون القاعدة واحدة. إذ إن ما أدى إلى وضوح ضابط الإدغام في الفعل هو وضوحُ الحدود في صيغ الفعل، وعدمُ خروج الصيغة بالإدغام عما استقرَّ لها في الأذهان. فلا يُلجأ إذن للفك وهو أثقل ما لم يؤد الإدغام وهو أسهل إلى خروج الصيغة عما استقرت عليه دلالتها. أما في الاسم فيُدغم أول المثلين إن صادف في البنية موقع الساكن، ويفك إن صادف موقع المتحرك. ولعل هذا الأمر أولى وأوضح من أن يوضع قانون عام يشمل الاسم والفعل، تكثر فيه الاستثناءات، كقول ابن جني: ((إن الحرفين المثلين إذا كانا لازمين متحركين حركه لازمة، و لم يكن هناك إلحاق، ولا كانت الكلمة مخالفة لمثال فَعِل وفَعُل، أو كانت "فَعَل" فعلا، ولا خرجت منبهة على بقية بابها، فإن الأول منها يسكن ويدغم في الثاني))[٧٢].

وقد نُظِر في الدرس الصرفي من بعض جوانب التحليل إلى تضعيف عين الاسم بمعيار تضعيف عين الفعل نفسه، وكذلك المزيد الذي تناظر زيادته زيادة مماثلة في الفعل. فسُلَّم وقِنّب مثلا تناظران قَدَّمَ وسلَّمَ. وقد ساوى سيبويه بينهما؛ إذ أعاد النظير إلى نظيره حين تحدث عن الإلحاق في الأفعال وما يناظره من الأسماء، حيث قال في الاستثناء من زيادة الإلحاق: ((إلا ما جاء مما إن جعلته فعلا خالف مصدره بنات الأربعة نحو فاعَل وفَعَّل؛ لأنك لو قلت: فاعلتُ وفَعَّلتُ خالف مصدره بنات الأربعة، ففاعل نحو "طابق" و فعَّل نحو "سُلَّم")) [٧٣]. وقد يعود هذا التنظير لأحكام الاسم بما في الفعل المشابه إلى شيوع الاعتقاد بأهمية وحدة المنهج في تحليل بنية الأسماء والأفعال على النحو الذي سيأتي بيانه في عين الأجوف.

بقي لنا أن نلمح إلى نوع آخر من أنواع تضعيف العين يختلف في بعض الوجوه عما سبق، هو تضعيفها في الفعل مع الفصل بين المتماثلين بحرف، نحو "اعشوشب". ووجه المخالفة في هذا أن العين لم يُكتَفَ بتضعيفها وحده في الزيادة، بل ضُم إليه همزة الوصل والواو. غير أن أهم دلالة اكتسبها هذا البناء جاءته من طريق تضعيف العين كما تبينه دلالة الكلمة. قال سيبويه: ((قالوا: خشُنَ، وقالوا: اخشوشن، وسألتُ الخليل فقال: كأنَّهم أرادوا المبالغة والتوكيد كما أنه إذا قال : اعشوشبت الأرض فإنَّما يريد أن يجعل ذلك كثيرًا عامًّا قد بالغ، وكذلك احلولى. وربما بُني عليه الفعل فلم يفارقه))[٧٤].

---

[٧٢] ابن جني: الخصائص 1 / 160.

[٧٣] سيبويه: الكتاب 4 / 290.

[٧٤] سيبويه: الكتاب 4 / 75.

2. 6.عين الناقص:

سبق أن أُشير فيما مضى إلى أن العين في الفعل الثلاثي يكون لها آثار واضحة في لامه، مثلما يعود أثرها أيضًا بصفة رجعية إلى فائه، وذلك بوصفها مرتكز بنية الفعل ومحوره. وكذلك أشير إلى ما لحركة العين على وجه الخصوص من آثار في اللام. ولعل من أوضح هذه الآثار ما يكون منها في حال اعتلال اللام، أي في الناقص؛ إذ إن الواو والياء تقلبان ألفًا في نحو "دعا، وسعى" بسبب فتحة العين هذه مع تحركهما. بل لقد ذهب بعض المحدثين إلى أن اللام في هذا النوع محذوفة، والألف إنما هي حركة العين وليست لامًا. وعلى هذا يكون وزن "سعى" و"دعا" وما أشبههما عند هؤلاء: فعا لا فَعَلَ، ويكون وزن المضارع من ذلك كيسعى ويدعو هو: يفعا ويفعو[٧٥].

ومع ما بين القدماء والمحدثين في هذا الجانب من فرق واضح من حيث منهج تحليل البنية وبيان الوزن، يتفق الفريقان على إثبات تأثير حركة العين في لام الفعل. ذلك أنه حين أريد أن يؤتى بالفعل من باب معين من الأبواب الستة عُمد إلى تحريك العين بالحركة الدالة المعينة المعهودة في الباب، فاستتبع ذلك تغييرًا في اللام لم تبال اللغة به و لم تحرص على تجنبه. وهذا الأمر هو نفسه الذي وصفه ابن جني بأنه تضحية بالفاء واللام من أجل العين، ((فصارا كأنهما سياجٌ لها ومبذولان للعوارض دونها. ولذلك تجد الإعلال بالحذف فيهما دونها))[٧٦].

فإذا نظرنا إلى بعض ما لم تقلب لامه ألفًا بل بقيت على أصلها، كالمضارع من رمى: "يرمي"، فإننا نجد بعض الباحثين كالطيب البكوش يثبت فيها لحركة العين أثرًا في اللام من نوع آخر، هو تغلبها على حركة الإعراب. إذ يقرر أن عدم ظهور حركة الإعراب على الياء ليس بسبب الثقل كما هو متداول، بل هو أثرٌ لتغلُّب حركة العين وهي الكسرة على حركة الإعراب وهي الضمة، فتم الإدغام بصورة تأخرية[٧٧].

وعلى هذا النحو مِن جَعْل العين مدارًا لكثير من التغييرات التي تحصل للام في الناقص يخرِّج بعضُهم بعضَ صور إعلال اللام فيه على وجهٍ يظهر أن العين هي الموجهة لذلك المتحكمة فيه. من ذلك مثلا تعليل الشمسان الإعلال وعدم الإدغام في نحو "قوي" إذ أصلها قوِوَ، بالقول: إن ((في ذلك محافظة على عين الفعل وهي حركة مهمة))[٧٨].

---

[٧٥] انظر شاهين، عبد الصبور: المنهج الصوتي ص 86 ــ 87، وعبد المقصود، عبد المقصود محمد: دراسة البنية الصرفية ص172.

[٧٦] ابن جني: الخصائص 2 / 157.

[٧٧] البكوش، الطيب: التصريف العربي ص 55.

[٧٨] الشمسان، أبو أوس إبراهيم: "الإدغام مفهومه وأنواعه وأحواله" ص 10.

2. 7.عين الأجوف:

ينصُّ الصرفيون على أنَّ الكلمة المتصرفة لا تقلُّ أصولها عن ثلاثة. فإن جاء أصلان ومعهما ألف فلا بد من عد الألف منقلبةً عن ياء أو واو، ويُعرف الأصل من تصاريف الكلمة المختلفة. فإذا جاء فعل ثلاثي وسطه ألف كقال وباع وصام وسار فالعين واو أو ياء لا محالة، يعرف ذلك من القول والبيع والصوم والسير. قُلبت الواو والياء ألفًا في هذه الكلمات تبعًا لقانون من قوانين الإعلال يوجب أن تقلب الواو والياء ألفًا إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما؛ فأصل قال: قَوَل، تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا، ومثلها سائر الكلمات الأخرى. على أن هناك أسبابًا تعرض فتمنع قلب الواو والياء ألفًا، أهمها دلالة الصيغة على المعنى المراد وفوات هذا المعنى بالإعلال، من ذلك عَوِر وغَيِد؛ إذ لا تتضح الدلالة على العيب أو الحلية لو حصل الإعلال.

يمكن التوصل إلى معرفة وزن الفعل الماضي الثلاثي الأجوف الذي قلبت عينه ألفًا بطريق تحويل صيغته إلى المضارع، ثم مقارنة الصيغتين بأبواب الفعل الثلاثي المتحدث عنها فيما سبق، فيتعين حينئذٍ أن يكون من بابٍ منها معلومٍ وزنِ الماضي. لكن لا بد من ملاحظة أن المضارع من قال وباع ونحوهما تنتقل حركة عينه إلى الفاء، فيقول أصلها: يقْوُل، ويبيع أصلها: يَبْيِع، فتكون حركة الفاء هنا، وهي الضمة على القاف والكسرة على الباء، هي حركة العين قبل النقل.

ونقْلُ الحركةِ في الفعل، وفي الأسماء التي تجري على الفعل، من العينِ إلى الفاءِ ظاهرةٌ مميزة لعين ما هو مشتق من الثلاثي الأجوف كيقول، ويبيع، ويخاف، ويُدير، وأخاف، واستزاد، ويستخير، ويستعيد، ويُقال، ويُباع، ومَقام، ومَصير، ومُقيم، ومُقام، ومُسْتَقِيم، وإقامة، واستقامة، ومَقُول ومَبِيع. ويعيد الصرفيون هذا النقل إلى قانون صوتي ينص على انتقال حركة الحرف المعتل إلى الساكن الصحيح قبله. ولا يستثنون من هذا القانون إلا ما يؤدي النقلُ فيه إلى تغيير بناء الكلمة، أو يمنع منه مانع صوتي كالتقاء الساكنين. ولهذا منعوا النقل في أفعل التعجب، وفي المضعف، وفي معتل اللام [٧٩]. أما علة النقل فيذكرون أنها عدم قدرة حرف العلة على تحمل الحركة، فيأخذها منه الصحيح الساكن قبله؛ إذ الصحيح يناسبه أن يتحرك والمعلول يناسبه أن يسكن [٨٠]. والأظهر من ذلك أن النقل حصل بسبب الاستثقال والميل إلى الأخف ما لم يؤد ذلك إلى الإلباس.

ولعل أهم فوائد هذا التحليل أن حركة العين تتضح، واتضاحها مهم غاية الأهمية لضبط وزن ما حصل فيه التغيير فخفي وزنه كما تقدم، فضلا عما يقدمه هذا التحليل من ضبط كيفية القلب

---

[٧٩] ينظر الحملاوي، أحمد: شذا العرف ص 285.

[٨٠] ينظر شلاش، هاشم طه: المهذب في علم التصريف ص 350.

ومراحله. يقرر الصرفيون أن ما يحصل فيه النقل قد يُكتفى به فلا يعقبه عمل آخر، وقد يعقبه قلبٌ، وقد يعقب القلبَ حذفٌ وتعويضٌ. إذ إن المعتل إن جانس الحركة بقي كيقول، وإلا قُلِبَ حرفاً يجانسها كيَخاف. فإن قلب ألفًا ولقيته ألف ثانية حذفت إحداهما وعوض عن المحذوف التاء، كإقامة، أصلها إقْوام، ثم إقام، ثم إقامة، وقيل: تحذف الواو الساكنة لالتقائها بالألف دون قلب، ويعوض عنها بالتاء.

أما حذف عين الأجوف في العموم فيحصل في الغالب بسبب التقاء الساكنين. إذ يلتقي في الأمر من قال وباع وخاف سكون العين مع سكون آخر الأمر، فيقال فيها: قُلْ وبِعْ وخَفْ. وكذا عند التقاء سكونها بسكون الجزم، أو السكون العارض مع الضمائر نحو لم يقُمْ، ولم يبِعْ، وقُلْتُ، وبِعْتُ، وقُلْنا، وبِعْنا، ويَقُلْنَ، ويَبِعْنَ... إلخ. ويقال في اسم المفعول من الفعل الأجوف نحو قال وباع: مقول ومبيع بالحذف. واختُلف في المحذوف فيرى بعضهم أن المحذوف العين ويرى آخرون أن واو مفعول هي المحذوفة[81]. وقد يشبه حذفَ عين الأجوف إلى حدٍّ ما حذفُ عين الفعل (رأى) في المضارع وهي الهمزة؛ استثقالا لنطق الهمزة، لا للسبب التي تحذف لأجله العلة.

ولكي تُفهم وجهة نظر الأوائل في النظر إلى الأصل المقدَّر المتصوَّر في عين الأجوف لا بد من عرض الوجهة نفسها في عين الأجوف من الأسماء. إذ تُعَلُّ أحيانًا عين الاسم الأجوف واوًا أو ياءً بقلبها ألفًا كما يحصل ذلك في الفعل. فالدار والناب مثلا تقابلان في الأفعال قال وباع ونحوهما. والعلة في قلب عين الاسم عند الصرفيين هي علة قلب عين الفعل نفسها، وهي تحرك حرف العلة واوًا أو ياءً وانفتاح ما قبله. غير أن الفرق بين الأفعال والأسماء في هذا الجانب كثرة ما صحت عينه بسبب سكونها، في مقابل كثرة ما أعل من عين الفعل بسبب امتناع سكونها. وقد جاءت أسماء كثيرة جدًّا ساكنة العين وهي معتلة فصحت، كحوض وسوط وروض، ومن المصادر القول والصوم والنوم ونحو ذلك. وكذا كثرة ما صح للمحافظة على البناء؛ لأن إعلال الكلمة يؤدي إلى اختلاله [82]، وإن كان القدماء قالوا: إنه جاء منبهة على الأصل فيما غُيِّر، كالصيَر والحيَد والقوَد والحوَكة، ونحو ذلك[83]. على أن بعض ما ورد معلا من العين في الأسماء قد قلبت فيه الواو ياءً لا ألفًا بسبب الكسرة قبل العين مثلا كقيمة وحيلة ورياض، وهو ممتنع في الفعل في غير المبني للمجهول. وكذلك يحصل عكس ذلك وهو قلب الياء الواقعة عينًا واوًا؛ إما بسبب الضمة قبلها وإما للدلالة على الاسمية في

[81] الأول قول الأخفش والثاني قول سيبويه. انظر الإستراباذي، الرضي: شرح الشافية 3 / 143، 147.

[82] انظر الشمسان، أبو أوس إبراهيم: الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة ص 60.

[83] انظر ابن جني: سر صناعة الإعراب 2 / 668.

مقابل الوصفية، وقد اجتمعا في كلمة "طوبى" [٨٤]. وقد يشبه ما يحصل للعين وهي حرف علة في الأسماء ـــ من حيث التغيير ـــ ما يحصل لها وهي همزة. غير أن تغيير الهمزة لا يعدو أن يكون بتسهيلها لمجرد الاستثقال، كما أن ذلك لا يجري أكثره إلا بوصفه مظهرًا لهجيًّا في لغات بعض القبائل. إذ روي عن بعض العرب أنهم يقولون في رأس مثلا راس، وفي ذئب ذيب، وهكذا. ولعل هذا مما يناظر في الفعل حذف الهمزة في رأى يرى.

ومثلما يمكن التوصل إلى معرفة أصل العين في الأفعال التي أُعلت عينها بالقلب يمكن معرفة أصل عين الأسماء المعلة أيضًا، غير أن هذا في الأسماء أغمض منه في الأفعال. والسبب في غموضه في الاسم ووضوحه في الفعل أن أصل عين الفعل يظهر في مضارعه أو في مصدره؛ لوضوح الاشتقاق فيه، كما يمكن معرفته أيضًا عند اتصال الضمير به على النحو المعروض فيما سبق، بوضوح لا تحتاج معه إلى مزيد عمل. أما الأسماء فيصعب في أحيان كثيرة التوصل إلى معرفة الأصل؛ لغموض الاشتقاق فيها. لكن الصرفيين على أية حال اتبعوا طريقًا واحدًا في التوصل إلى معرفة الأصل في عين الأفعال التي قلبت ألفًا نحو "قال وباع" والتوصل إلى الأصل في نظير ذلك من الأسماء نحو"دار وناب وجار وباب". ذلك لأن النموذج الصرفي اتبع في تحليل بنية الأفعال والأسماء منهجًا موحَّدًا شاملا للنوعين معًا. وقد عد الصرفيون الاشتقاق طريقًا للتوصل إلى معرفة الأصلي والزائد في كلا النوعين؛ إذ هو أقوى أدلة الزيادة عندهم والمقدم على غيره من الأدلة [٨٥]، وبه يعلم الحرف الأصلي الذي انقلب في البنية إلى حرف آخر. ولهذا لم تكن تصاريف الاسم من إفراد وتثنية وجمع وتصغير ونحو ذلك وحدها الموصلة إلى معرفة الأصل، ولا كافية في التوصل إليه، بل لجئ في المقام الأول إلى دليل الاشتقاق، ثم إلى دليلي عدم النظير والغلبة إن عدم الاشتقاق. ولهذا حكم على الألف في "دار" بالواوية؛ لأنها من: دار يدور، وعلى "مال" باليائية؛ لأنها من: مال يميل، وهكذا.

ولما كان من الأسماء ما لا يتضح فيه اشتقاق معين ذكروا أن تصاريف الأسماء يمكن أن يتبين بها الأصل إذا غمض الاشتقاق، وهي الإفراد والتثنية والجمع والتصغير والنسب. ومما اعتمدوه أكثر من غيره من وسائل التوصل إلى أصل عين الثلاثي التصغير، إذ قالوا: إن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها. والظاهر أن سبب كون التصغير أوضح ما به يتبين أصل العين هو أن حركة عين وزن تصغير الثلاثي (فُعَيل) التي يتصادف أنها هي نفسها حركة عين الثلاثي في وزنه الصرفي هي الفتحة بعد ضم. وهذا يجعل إظهار الواو أو الياء في هذا الموضع سهلا لا صعوبة فيه تقتضي تغييره. ولهذا قرروا أن العين في الاسم الثلاثي إذا كانت ((واوًا أو ياءً ظهرتا في التحقير؛ تقول في جوزة: جُوَيزة، وفي بيضة: بُيَيضة.

[٨٤] انظر العكبري: اللباب 2 / 423.

[٨٥] انظر الإستراباذي، الرضي: شرح الشافية 2 /

فإن كانت الياءُ منقلبةً عن واو رددتها في التحقير إلى أصلها، تقول في ريح: رُوَيحة، وفي ديمة: دُوَيمة... فإنْ كانت العينُ ألفًا رددتها إلى أصلها واوًا كانت أو ياء؛ فالتي من الواو قولك في مال: مُوَيل، وفي حال: حُوَيل، والتي من الياء نحو قولك في عاب: عُيَيب وفي ناب: نُيَيب؛ تقول عيوب وأنياب))[٨٦].

غير أن التصغير نفسه، وكذا غيره من تصاريف الاسم الأخرى، قد يُحتاج للإتيان بشيء منه إلى معرفة الأصل عن طريق الاشتقاق إذا عدم السماع فيه. ومن ثم يصير طريق المجيء بتصاريف الاسم مبنيًّا على معرفة الأصل بعد التوصل إليه عن طريق أدلة الزيادة المذكورة، وليس العكس. ومع ما اعتمدوه من الوسائل المعينة على معرفة أصل عين الثلاثي المنقلبة ألفًا في كلا الاتجاهين بقيت ألفاظٌ لم يمكن القطع بالأصل فيها بطريق الاشتقاق، ولا بطريق التصاريف، فلجئ في معرفة ذلك إلى القياس. وكان القياس عندهم مبنيًّا على ما ورد مما اتضح أصل العين فيه من حيث الكثرة والقلة. والقياس بناء على ذلك يقتضي عد العين واوًا واللام ياءً إن جهلتا[٨٧]. وقد قال ابن يعيش في تصغير ما لم يعرف فيه للعين أصل: ((فإن لم يعرف له أصل في الواو والياء قلبت إلى الواو لأن ذوات الواو في هذا الباب أكثر من ذوات الياء. فلذلك تقول في "سار": سُوَيْر، تريد السائر، فتحذف الهمزة. وسواء في ذلك كان من سار يسير أو من قولك: سائر الناس))[٨٨].

ويبدو للمتأمل في منهج النحاة المتبع لتعيين أصل العين في الاسم، والمتفق في جوهره مع منهجهم في تعيين أصل عين الفعل، أنهم اضطروا إلى تقليب مادة الاسم المستعملة للتوصل إلى أصلها الواوي أو اليائي؛ فاستدلوا على هذا الأصل كثيرًا بما استعمل من المادة نفسها من الأفعال والمصادر والمشتقات، لا من الاسم نفسه. وقد اقتضى هذا المنهج بالضرورة أن تكون الألف في "الدار" مثلا هي الألف في "دار يدور" مع أن الصلة بين الأمرين ليست من الوضوح بحيث يمكن القطع بها، وإن ذكروا أن الدار سميت دارًا لكثرة الدوران فيها، أو لاستدارتها[٨٩]. كما اقتضى أيضًا القولَ بعلة واحدة للقلب في "دار" الاسم وفي "دارَ" الفعل، وهي تحرك الواو وانفتاح ما قبلها، مع أنها في الدار لم تتحرك إن افترضنا أن أصلها "دَوْر".

هذا الذي تقدَّمَ هو تحليلٌ لأحوال عين الفعل الأجوف بحسب ما تمليه إجمالا قوانينُ الإعلال والإبدال الصوتية في النموذج الصرفي التراثي. لكن عددًا من المحدثين لا يسلِّمون للقدماء هذا

---

[٨٦] ابن جني: اللمع ص212 ــ 213.

[٨٧] انظر ابن جني: اللمع ص213.

[٨٨] ابن يعيش: شرح المفصل 5 / 123.

[٨٩] ينظر السيوطي: الاقتراح ص216.

التحليل، إما كليًّا وإما جزئيًّا. وسنورد فيما يلي بإجمال أبرز وجهات النظر التي عارض بها المحدثون ما جاء في النموذج الصرفي القديم في تحليل الفعل المعتل العين (الأجوف)؛ إذ قد اتفق بعضُ الباحثين المحدثين مع القدماء في أصل الفعل الأجوف اليائي والواوي، وخالفوهم في العلة التي قالوا إنها سبب الإعلال بالقلب أو بالحذف أو بالنقل، وأنكر باحثون آخرون بالكلية القولَ بالأصل المفترض الذي كانت عليه الكلمة قبل الإعلال.

يوافق عبد الصبور شاهين على سبيل المثال القائلين بأن أصل العين في نحو قال وباع واو وياء، فهي ثلاثية الأصل. لكنها عنده ثنائية المنطوق؛ إذ وزن الكلمتين في الماضي: "فال" لا فَعَل، ووزنهما في المضارع: "يفول" لا يفعُل ويفعِل. وتفسيره لهذا هو أن المقطع الأوسط في قَوَلَ وبَيَع مكون من حركتين مزدوجتين، أي: الواو وفتحتها والياء وفتحتها، ثم يسقط العنصر الذي سبب الازدواج وهو الواو أو الياء وتبقى فتحتاهما، فتلتقي كل فتحة منهما مع الفتحة التي تسبقها ليكوِّنا معًا فتحة طويلة. أما نحو خاف التي أصلها خَوِف بكسر الواو فتسقط الواو والكسرة معًا، ثم تطول الفتحة السابقة، حملا لها على قال وباع، وطردًا للباب [٩٠]. وفي حين يتفق باحثون مع هذه الوجهة في التعليل بإسقاط العلة دون الحركة، يرى آخرون حذف العلة مع حركتها ومطل الحركة التي تسبق العلة تعويضًا [٩١]، والمحصلة واحدة.

ويخالف باحثون آخرون هذه الوجهة من أساسها؛ إذ يعدون أن القول بأصلٍ مفترَضٍ أعقبه القلبُ إنما هو نوعٌ من التخيل والافتراض، ودعوى لا دليل ماديًّا ملموسًا عليها. وهؤلاء هم عامة الوصفيين الذين لا يعتدون إلا بما هو منطوق، لا بما هو متصوَّر [٩٢]. غير أن أحدهم، وهو أحمد الحمو، ينفرد بتحليل للثلاثي الأجوف نحو قال وباع، يجعل الأصل في هذا الباب ثنائيًّا لا ثلاثيًّا، أي: أن جذر الكلمة في قال هو القاف واللام، وفي باع الباء والعين. وفيما يلي بيان لهذا التحليل بإيجاز.

يجعل الحمو فعل الأمر في هذا النوع نحو "قُل" هو الأصل؛ إذ يشترك الماضي والمضارع مع الأمر في هذا الجذر، ولا تظهر الألف في الماضي إلا عند إسناده إلى الغائب، ويستثنى من ذلك الغائبات إذ تختفي فيه الألف كما هو الأصل. فالألف دخيلة على الفعل الماضي وليست من أصوله، بل هي

---

[٩٠] شاهين، عبد الصبور: المنهج الصوتي للبنية العربية ص83 ــ 85، 192 ــ 195. وينظر أيضًا سقال، ديزيرة: الصرف وعلم الأصوات ص72. وعبد المقصود، عبد المقصود محمد: دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية ص169. وانظر نقد هذا الاتجاه في التحليل في: مصلوح، سعد: في اللسانيات العربية المعاصرة ص93 وما بعدها.

[٩١] انظر الشمسان، أبو أوس إبراهيم: الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة ص58 ــ 59.

[٩٢] ينظر الجندي، أحمد علم الدين: "بين الأصول والفروع في التغيير الصوتي الصرفي" ص140، والحمو، أحمد: "محاولة ألسنية في الإعلال" ص170 وما بعدها، والعلواني، نسرين عبد الله: البحث الصرفي في الدراسات اللغوية الحديثة ص250.

لاصقة دالة على الشخص الغائب. أما المضارع فيأتي في جميع الصيغ منه جذر "قول" إلا الإناث في المخاطب والغائب إذ تختفي فيه الواو فيشترك مع الماضي والأمر في الجذر الثنائي (القاف واللام). فيكون جذر الماضي تبعًا لذلك: قُل، وجذر المضارع: قول، ولا فرق بينهما إلا في طول المصوِّت الداخلي، وهما من جنس واحد (الضمة والواو). ويكون جذر المضارع إذن قد نتج عن إطالة الصوت الداخلي القصير في جذر الماضي [٩٣]. وينبني على هذا التحليل عند الباحث القول بتفسيرات في صور الإعلال الأخرى، كتفسيره لهمزة قائل ونحو ذلك، سيأتي التنبيه عليها في مواضعها.

أما الإعلال بالنقل في مضارع هذا النوع، نحو يقول ويبيع، فإن أغلب اللسانيين المحدثين يخالفون منهج القدماء في التحليل وفق مقتضاه على النحو الموصوف فيما سبق. فلا نَقْلَ عندهم لحركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح قبله، ولكنْ تسقط الواو في نحو "يَقْوُل" مثلا لكراهة اجتماعها مع ضمة وتبقى الضمة وحدها، فيختل إيقاعها ويعوَّض موقع الواو الساقطة بطول الضمة بعدها، فيقال: يَقُول. وفي "يَبْيِع" سقطت الياء لاجتماعها مع كسرة، وهو أمر تكرهه اللغة، فتبقى الكسرة وحدها ويختل إيقاع الكلمة، فيعوض المحذوف بطول الحركة، فيقال: "يَبِيع" [٩٤]. ويرى فريق منهم أن ما حدث ليس نقلا، ((إنما هو إدغام بين عين الفعل (الواو أو الياء غير الممدودتين) وحركتها)) [٩٥]. ويعني هذا أن الواو غير المدية في "يَقْوُل" إذا انضمت إليها ضمتها يصير المجموع واو مد فتصير "يقول"، وكذلك الياء في "يبْيِع" ثم "يبيع". وينطبق هذا على نظير ذلك من المشتقات نحو مقام ومعيش... إلخ، مما سيأتي الكلام فيه.

لقد بدا للمحدثين من خلال تحليل الأوائل لعين الأجوف على وجه الخصوص، من حيث تقدير الأصل فيه ومن حيث تقدير حركة ذلك الأصل المقدر، أن الأوائل قد خالفوا في تحليلهم أغلب ما يقرُّه علمُ الأصوات الحديث ويعدُّه من البدهيات المسلَّم بها. وبدا لهم أيضًا أن ما ذهب إليه الأوائل في هذا التحليل خاصة يتعارض مع ما تسير عليه المناهج اللغوية الحديثة. بل رأى بعضهم أن علم الصرف كله ينبغي أن يختلف مفهومه في الأذهان عما جاء عن الأقدمين وظهرت ثمرته في تحليل عين الفعل الأجوف نحو "قال وباع" [٩٦]. أما الأسباب التي يرى المحدثون أنها جعلت الأوائل ينحون هذا المنحى فهي في الغالب التأثر البصري بالرسم الكتابي [٩٧].

---

[٩٣] انظر الحمو، أحمد: "محاولة ألسنية في الإعلال" ص173 ــ 175.

[٩٤] انظر شاهين، عبد الصبور: المنهج الصوتي للبنية العربية ص195 ــ 199.

[٩٥] انظر عبد المقصود، عبد المقصود محمد: دراسة البنية الصرفية ص264.

[٩٦] انظر بشر، كمال محمد: دراسات في علم اللغة (فصل: مفهوم علم الصرف) ص219 وما بعدها.

[٩٧] انظر مثلا عبد التواب، رمضان: فصول في فقه العربية ص397، والبكوش، الطيب: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ص22، 35 ــ 36

ويظهر من خلال مجمل مآخذ الباحثين على النموذج الصرفي التراثي عمومًا، والمتعلقة بالأصل الواوي واليائي في هذا النوع على وجه الخصوص، أن الأسس التي قامت عليها النظرية الصرفية التراثية غائبة وغير واضحة في الأذهان كما ينبغي. إذ يعد تحليل عين الأجوف بصفة خاصة هو المبين لملامح النموذج الصرفي أكثر من غيره، من حيث انقلاب عين الأجوف خاصة والحاجة إلى إعادة الحرف المنقلب ألفًا إلى أصله الواوي أو اليائي، ومبدأ الواوية واليائية هو محور عمل النظرية الصرفية التراثية وعمادها، ولا يمكن القول بـــ "الميزان الصرفي" إلا بالاستناد إليه [٩٨]. ومع أننا قد نبهنا قبل قليل إلى بعض الثغرات الآتية من وحدة المنهج في التحليل الصرفي التراثي للأسماء والأفعال، وما نتج عن ذلك من تعميم القواعد والأحكام الصرفية لنوعين من الكلمات لا بد أن تختلف وجهات تحليل بنياتها الصرفية بالضرورة، نعد هذا المنهج الموحَّد في الوقت نفسه هو سر قوة النموذج الصرفي وإحكامه وتكامله. إذ إن ذلك هو الرابط بين مختلف البنيات المنطوقة المتكلَّم بها من الأسماء والأفعال. ويعني ذلك في سياق ما نحن بصدده هنا على وجه الخصوص أن تصورات الصرفيين عن عين الفعل الثلاثي في حال كونها معتلة أسهمت في تشكيل ملامح علم الصرف وملامح نموذجه التحليلي.

2. 8.عين المضارع والأمر:

يُبدأ مضارع الثلاثي المجرد بحرف المضارعة مفتوحًا. ثم يؤتى بفاء الفعل ساكنةً دائمًا، ثم العين محرَّكة بحسب ما تقتضيه الأبواب المتحدث عنها فيما سبق، ثم الحرف الأخير من الفعل محركا بحركة إعراب. ومن المعلوم أن الفتحة تلازم حرف المضارعة في الثلاثي، وفيما تجاوز الأربعة أيضًا، وهذه دلالة صيغية يُفْرَق بها بين مضارع ما هو على أربعة أحرف وغيره. أما عين مضارع الثلاثي فيمتنع فيها السكون مطلقًا، وهي دلالة صيغية أيضًا؛ إذ يُفرق بعدم السكون بين عين الثلاثي مجردًا ومزيدًا وعين الرباعي المجرد وملحقاته؛ لأن السكون تلازم العينَ في مضارع الرباعي، والحركةُ تلازم العينَ فيما عداه. يطرد هذا ولا معدل عنه إلا إن اقتضت ضرورة صوتية خلافه، وذلك حين تكون العين معتلة أو مضعَّفة، فيُضطر حينئذٍ إلى نقل حركة العين إلى الفاء قبلها طلبًا للخفة. وقد سبق بيان نقل حركة العين إلى الفاء، وظهرت فائدة هذا النقل في التوصل إلى وزن الكلمة.

إذا كانت العين تُحرَّك في مضارع الثلاثي المجرد وأمره بحسب ما تقتضيه أبوابه الستة المتحدث عنها فيما سبق فإنها تحرك في المزيد منه بالكسر في حال البناء للمعلوم، ما عدا المبدوء بتاء زائدة [٩٩]

[٩٨] بينا في عمل هو قيد النشر الآن بعنوان "الدرس الصرفي العربي: طبيعته وإشكالاته" مبلغ اعتماد النظرية الصرفية على الواوية واليائية.

[٩٩] ذكر ابن الحاجب أن مكرر اللام كاحمرَّ واحمارَّ مستثنى من كسر ما قبل الآخر كالمبدوء بتاء زائدة. غير أن هذا ونحوه مكسور ما قبل الآخر، ثم أدغم فذهب الكسر. انظر الجاربردي: شرح الشافية (مجموعة الشافية) 1 / 58.

فتفتح، وبالفتح في حال البناء للمجهول [100]. وحال العين هذه هي نفسها حال اللام الأولى في الرباعي والملحق به.

أما الأمر فهو المضارع نفسه بعد حذف حرف المضارعة، فيبقى الفعل حينئذ بادئًا بالفاء ساكنة، وهو ما يتعذر النطق به، فيؤتى بهمزة الوصل من أجل إمكان الابتداء بالساكن لا غير. ويلاحظ أن حركة همزة الوصل تتبع حركة العين في الضم، وتبقى على الأصل في كسرها مع مفتوح العين ومكسورها. ومع أنهم عللوا ظاهرة الإتباع في حال الضم دون الفتح بصعوبة الانتقال من الكسر إلى الضم[101] وسهولة الانتقال من الكسر إلى الفتح، وهو تعليل مقبول واضح لا اعتراض عليه، يمكن القول أيضًا إن هذا من آثار العين فيما قبلها؛ إذ لولا إرادة المحافظة على حركة العين لربما غُيِّرت هي إتباعًا لحركة همزة الوصل، لا العكس. أما أمر المثال الواوي الذي أسقطت فاؤه، وكذا أمر ثلاثة أفعال مبدوءة بالهمزة هي أخذ وأكل وأمر، فلا يُحتاج فيه إلى همزة الوصل أصلا؛ لأن العين متحركة لا تسكن.

هذا الذي تقدم هو أشبه بالقواعد التي تضبط أصول صياغة المضارع والأمر من الثلاثي الصحيح، وتوشك كتب الصرف التعليمية أن تقتصر عليه وعلى ما يشبهه. أما المعتل فإن للعين فيه من الأحكام ما يقتضي الوقوف عنده في هذا المقام. إذ قد يكون الفعل المراد صياغة المضارع والأمر منه مثالا أو أجوف أو ناقصًا أو لفيفًا، فيكون للعين حينئذٍ أحوال مختلفة باختلاف نوع الفعل المعتل ونوع حرف العلة.

إن كان الفعل مثالا واويًا كوعد، أو لفيفًا واوي الفاء كوقى، فقد مر في فقرة سابقة أن اللغة تحكم للمضارع بما يوشك أن يخلصه من هذه الواو المستثقلة؛ إذ غالب المضارع من ذلك محذوف الواو، أما اليائي فقد مر أيضًا التنبيه على أنه قليل جدًّا. ولما كان الحذف في هذا النوع مرتبطًا بالكسرة كانت حركة العين كسرة غالبًا، كيعد ويقي، والفتحة قليلا كيضع. أما الأمر من ذلك فيتحقق فيه ما أشار إليه ابن جني من أن العين محمية من الحذف بحذف الفاء واللام دونها؛ إذ تحذف الفاء في الأمر من "وعد"، وهو "عِد"، وتحذف الفاء واللام معًا وتبقى العين وحدها في الأمر من "وقى"، وهو "قِ".

---

[100] كسر عين الفعل مزيد الثلاثي في حال البناء للمعلوم وفتحها في حال البناء للمجهول هو الغالب؛ لأنها تكون في أغلب الأحوال ما قبل الآخر. وقد لا تكون كذلك في أحوال مخصوصة كحالها في (افعلّ وافعالّ) نحو احمرَّ واحمارَّ.

[101] انظر مثلا في تعليل إتباع حركة العين بحركة همزة الوصل قبلها في الضم دون الفتح، بعسر الانتقال من كسر إلى ضم: ابن المؤدب: دقائق التصريف ص192.

وإذا كان الفعل أجوف فإن أُعلت العين في الماضي بقلبها ألفًا، كقال وباع، فإن المضارع هو المبين لأمرين معًا سبقت الإشارة إليهما، أحدهما: أصل العين الواوي أو اليائي (في الغالب، وليس في كل الأحوال؛ لأن نحو خاف لا يبين مضارعه أصله، بل يبينه المصدر)، والآخر: الباب الذي ينتمي إليه الفعل، وبالباب يُستدل على حركة العين في المضارع، ومن ثم في الماضي. ولا سبيل إلى نسبة الفعل إلى بابه وتعيين حركة العين فيه إلا المضارع؛ إذ هو الدال على نظير الفعل المعتل من الصحيح، وعلى أن قال من باب نصر، وباع من باب ضرب، وخاف من باب فرح، وطال من باب شرف، وهكذا. وحينئذٍ يكون لحركة عين المضارع حالان، إحداهما: مقدرة في الأصل، وهي حركة العين الموافقة لنظيرها في الصحيح، أي: ضمة في نحو يقول ويطول، وكسرة في نحو يبيع وفتحة في نحو يخاف. والأخرى المنطوقة الظاهرة وهي سكون المد في الأفعال جميعًا. ويسوِّغ التغيير من حال التحريك إلى حال السكون في هذا النوع قانون مطرد منضبط هو قانون الإعلال بالنقل؛ إذ يتحقق في هذه الأفعال جميعًا تحرك حرف العلة وسكون ما قبله، ولا يتخلف مطلقًا. فإذا كان الأجوف مما لم تعل عينه في الماضي كـــ "عور وغيد" فإن حاله في المضارع كحال الصحيح التي أشير إليها من قبل. أما الأمر من الأجوف فيحصل فيه إعلال بحذف عينه؛ بسبب التقاء الساكنين، كقل وبع، والأصل: قوْلْ وبيْعْ[١٠٢].

فإذا كان الفعل ناقصًا فقد أشير في الفقرات السابقة إلى آثار العين الصحيحة، وكذلك حركتها التي تقتضيها الأبواب الستة، في كلا الصيغتين (الماضي والمضارع) من معتل اللام. لكننا سنشير هنا إلى ما أعلت فيه العين واللام معًا، وهو اللفيف المقرون نحو "طوى"، إذ إن العين المعتلة هنا تصبح كالصحيحة في القوة، فلا يلحقها إعلال حتى لو وجدت موجباته. إذ لا يحدث الإعلال بالنقل في المضارع "يطوي"، مثلما يمتنع الإعلال بالقلب في الماضي "طوى". قالوا: إن سبب ذلك هو حصول الإعلال في اللام، ولا يجمع بين إعلالين في الكلمة. والأظهر هو أن إعلال العين يؤدي إلى اختلال الصيغة بخلاف اللام، وهو ما يؤيد أهمية العين في الفعل. ويؤيد ذلك أيضًا ما أشير إليه سابقًا من تعليل الشمسان الاكتفاء بإعلال اللام وعدم الإدغام في قوي التي أصلها قوو [١٠٣]، وهو ما أدى إلى أن يصبح مضارعها "يقوى" بتصحيح العين وإعلال اللام. أما الفعل "رأى" فهو ناقص وقد جاءت العين فيه همزة؛ ولما كانت الهمزة تستثقل كثيرًا فقد حذفها المتكلمون في يرى استثقالا للهمزة فيما يبدو لا

---

[١٠٢] قارن هذا بما سبقت الإشارة إليه من عد بعضهم الأمر من الأجوف هو الأصل، وأن الجذر هو قل وبع لا غير فقرة (عين الأجوف).

[١٠٣] انظر ما سبق في هذه الدراسة في فقرة (عين الناقص).

غير؛ ربما لأنها كلمة يكثر دورانها ويُحتاج إلى تخفيفها بحذف الهمزة، على نحو ما حصل في خُذْ وكُلْ.

2. 9.عين مزيد الثلاثي:

الزيادة على الفعل الثلاثي المعتد بها في سياق ما نحن بصدده هنا هي ما نصوا على أنه "الزيادة لمعنى"، أي: الزيادة التي تجعل لصيغة الفعل معنى لم يكن في المجرد منها؛ لأنها زيادة تغير بناء الثلاثي المجرد وتجعل للعين فيه أحكامًا خاصة تتفق من وجوهٍ وتختلف من وجوه أخرى عما كان لها في المجرد.
وذلك كزيادة الهمزة من أوله في نحو "أكرم"، والألف ثانية نحو "قاتل"، وكالمزيد بحرفين نحو "اجتهد" و"انكسر، وبثلاثة نحو "استخرج"، وهكذا. أما الزيادة بتضعيف العين فقد سبق الحديث فيها في فقرة سابقة. لكن الملاحظ أن العين في الثلاثي المزيد بحرف واحد أو بالتضعيف تناظر عين الرباعي المجرد، وتكون حركتها الفتحة. وكذلك تكون حركتها الفتحة إن زيد على الثلاثي حرفان أو ثلاثة، وهو ما سبقت الإشارة إليه. كما سبقت الإشارة إلى أن حركتها في المضارع المبني للمعلوم والأمر الكسر إلا إن بُدئت بالتاء. وهذا الأمر لا إشكال في عينه ولا يحتاج إلى بسط الكلام فيه بأكثر مما قيل سابقًا إذا كان الفعل صحيحًا. وكذلك لا إشكال ولا غموض فيما صحت عينه وزيد عليه حرف أو حرفان أو ثلاثة وكان معتلا من أوله أو من آخره. إما إن كان المزيد معتل العين (أجوف) فإن بعض أحكام العين فيه تحتاج إلى بحث وبيان، وهو ما ستعرضه السطور القادمة.

إذا زيدت الهمزة من أول الفعل الثلاثي فإنه يصير أبدًا على وزن "أفْعَلَ". فإن كان أجوف كقام وباع فإن الهمزة حين تلحق بأوله تجعل العين فيه تختص ببعض الأحكام الواجب التنبيه عليها في هذا المقام. ذلك أن "أقام" مثلا حين يحللها الصرفيون يردونها في الوزن إلى "أَفْعَلَ" فتصير في التقدير: "أَقْوَمَ"، فيصير لها من قواعد الإعلال ما يضبط طريق اختلافها عن نظيرها من الصحيح كـــ "أَكْرَمَ". وذلك هو إعلال الواو بالنقل، ثم قلب الواو إلى ألف؛ إما لعدم المجانسة بين الواو والفتحة، وإما لتحركها هي قبل النقل وانفتاح ما قبلها بعد النقل. وهذه الطريق في ضبط إعلال "أقام" تجعل الأمر مختلفًا عن لو نظر إليها على أنها "قام" ثم زيدت عليها همزة النقل؛ لأن إعلال الواو في "قام" هو تحركها وانفتاح ما قبلها لا غير. فإذا أريد بناء "أقام" للمجهول اقتضى ذلك ضم أولها وهو الهمزة، وكسر ثانيها وهو القاف، فتقع الواو ساكنة مسبوقة بكسرة ولا بد من قلبها ياء، فيقال: أقيم، والأصل: أُقْوِمَ. وفي بناء المضارع "يُقيم" للمجهول لا بد من قلب الواو ألفًا، لكن بتقدير النقل ثم القلب في "يُقْوَم"؛ لعدم تجانس الفتحة والواو.

فإذا زيدت همزة الوصل من أول الثلاثي الأجوف مع حرف أو مع حرفين، كزيادتها مع النون من أوله نحو "انقاد"، ومع التاء بعد فائه نحو "اقتاد"، أو مع السين والتاء من أوله نحو "استزاد"، فإن عينه في هذه الحال تختص بحكم الإعلال بالنقل ثم القلب على النحو الموصوف فيما سبق باطراد، إلا كلمة "استحوذ" التي جاءت مصححة الواو في قول الله تعالى ﴿استحوذ عليهم الشيطان﴾ [١٠٤]، وخُرِّج تصحيح الواو فيها بأنه منبهة على الأصل [١٠٥]. إذ تقدير الوزن في انقاد: انفعل، وفي اقتاد: افتعل، واستزاد: استفعل، فتقتضي الصيغة حينئذ ما اقتضته "أفعل" المتحدث عنها فيما مضى.

فإذا جيء بالمضارع من هذا النوع حصل في العين نقل أو نقل وقلب بما يجانس الكسرة في المبني للمعلوم وبما يجانس الفتحة في المبني للمجهول. فمضارع أقام المبني للمعلوم هو يُقيم؛ لأن أصلها: يُقْوِم، فحصل نقل حركة الواو والقلب إلى ياء لمجانسة الكسرة، ومضارع أقام المبني للمجهول هو يُقام؛ لأن أصلها: يُقْوَم، فحصل نقل حركة الواو والقلب إلى ألف لمجانسة الفتحة. وكذلك في مضارع المزيد ماضيه بهمزة الوصل والسين والتاء (يستفعِل ويُستفْعَل) نحو يستزيد ويُستزاد. أما ما سُبقَت عينُه بفتحة تقتضي قلبَ العلة بعدها ألفًا (أي: انفعل وافتعل) فلا بد من قلب عينه في الحالين ألفًا نحو انقاد ينقاد واقتاد يقتاد. وهنا تعدم الدلالة على المبني للمعلوم والمجهول باختلاف حركتي العين بين الكسر والفتح كما في الصحيح، وتبقى حركة حرف المضارعة وحدها الدالة على ذلك.

ويعترض الوصفيون من المحدثين بطبيعة الحال على القول بصور الإعلال بالنقل أو النقل والقلب على النحو المذكور هنا، تمشّيًا مع مذهبهم المشار إليه في تحليل مضارع قال وباع (يقول ويبيع) فيما مضى. وينطبق ذلك أيضًا على جميع صور التغييرات التي تلحق مشتقات مزيد الثلاثي كاسم الفعل واسم المفعول الصفة المشبهة والمصدر الميمي، والتي خرَّج الأقدمون التغييرات فيها على القول الإعلال بالنقل أو النقل والقلب، وسيأتي الحديث عنها في الفقرة التالية.

3.عين مصادر الثلاثي ومشتقاته:

تعد المصادر والمشتقات من تصريفات الفعل لا الاسم. ولا يتعارض ذلك مع عدِّها أسماءً في الإعراب من حيث إمكانُ وقوعها في التراكيب مواقعَ الأسماء؛ إذ لا يُنظر في التصريف إلا للمفردة من حيث بنيتها واشتقاقها لا من حيث موقعها التركيبي. وبقطع النظر عن جدل الأصلية والفرعية بين المصدر والفعل والمشتقات، سننظر إلى عين الكلمة، مصدرًا كانت أم اسم فاعل أم اسم مفعول... إلخ، من

---

[١٠٤] من الآية 58 من سورة المجادلة.

[١٠٥] انظر ابن جني: سر صناعة الإعراب 1 / 178.

حيث وقوعُها في صيغة تعود إلى الفعل الثلاثي مجردًا ومزيدًا؛ لأن في ذلك بيانًا لطبيعة العين في الفعل الثلاثي إجمالا، وهو ما تُعنى به هذه الدراسة وتقتصر على النظر فيه.

أما صيغ مصادر المجرد فمعلوم أنها تتعدَّد، وهي أقرب إلى السماع منها إلى القياس. وهو أمر مشهور فيها، ليس هذا مكان البحث فيه. ما يهمنا هنا مما يختص بالعين في هذه المصادر أمران، أحدهما: الحال التي تكون عليها العين فيها إجمالا، ولا سيما من حيث حركتها أو سكونها، وكذا ما يعرض لها من تغيير. والآخر: الدلالة التي تؤدّى بتحريك عين هذه البنية بحركة ما معينة، أو بتغيير الحركة عما هو الأصل فيها. ولهذا سنتجنب الخوض فيما عدا ذلك مما يتصل بصياغة المصادر وأوزانها المتعددة ودلالاتها الغالبة ونحو ذلك، إلا فيما له صله بما نحن فيه.

يغلب على عين مصدر الثلاثي المجرد التسكين؛ لأنه الأخف، فتصير معه بنية المصدر في غاية السهولة والخفة. ومع أن بعض النحاة نصوا على أن "الفَعْل" قياس مصدر المتعدي من فَعَلَ وفَعِلَ [106]، ذهب آخرون مستندين إلى الخليل إلى أن "فَعْل" هو الأصل في مصادر الأفعال الثلاثية المتعدية جميعًا. قال ابن جني: ((إنما كان الأصل في مصادر بنات الثلاثة المتعدية عند الخليل "فَعْلا" بعد كثرته في السماع لأن كل فعل ثلاثي فالمرة الواحدة منه "فَعْلَة" كضربته ضَرْبَة، وقتلته قَتْلَة، وشتمته شَتْمَة. فكأن قولك في المصدر: "شَتْم وقَتْل وضَرْب" إنما هو جمع فَعْلَة نحو تمرة وتمر، ونخلة ونخل؛ لأن المصدر يدل على الجنس كما أن التمر والنخل يدلان على الجنس، فضربة نظيرة تمرة، وضرب نظير تمر))[107]. فيكون ابن جني بهذا التأويل قد أضاف إلى القول بخفة البناء بتسكين العين، و القول بكثرة السماع، ما يربط بين بناء المصدر ودلالة الصيغة فيه على معناها. على أن المبرد قد عدَّ صيغة فَعْل هي الأصل في مصدر كل فعل ثلاثي مجرد مطلقًا، متعديًا ولازمًا، صحيحًا ومعتلا، مستندًا إلى دليل إعادة المصادر كلها إليه عند إرادة المرة كما قال ابن جني، وأضاف أيضًا أن ((الفَعْل أقل الأصول، والفتحة أخف الحركات، ولا يثبت في الكلام بعد هذا حرف زائد ولا حركة إلا بثبت وتصحيح)) [108]. وإلى هذا استندت آمنة الزعبي حين قررت أن "الفَعْل" هو الأصل في مصادر كل الأفعال الثلاثية، كما استندت أيضًا إلى أنه لم يخل بناء من أبنية الأفعال الثلاثية من مجيء المصدر لبعض أفعاله على هذه الصيغة[109].

[106] انظر سيبويه: الكتاب 4 / 5، وابن عقيل: شرح ابن عقيل على الألفية 2 / 123.
[107] ابن جني: المنصف 1 / 179.
[108] المبرد: المقتضب 2 / 127.
[109] الزعبي، آمنة صالح: مصادر الأفعال الثلاثية ص 25.

وقد يُكتفى بتغيير حركة العين في المصدر، أو ينضم إلى تغيير حركة العين فيه تغيير آخر كزيادة بعض الحروف، وذلك من أجل الدلالة على معنى ما في المصدر، تدل عليه صيغته بعد التغيير. من ذلك فتح العين وزيادة الألف والنون في "الفَعَلان" الدال على الحركة والاضطراب. وقد ربط سيبويه بين الصيغة ومعناها، إذ يقول: ((وقد جاؤوا بالفَعَلان في أشياء تقاربت، وذلك الطوَفان والدوَران والجَوَلان. شبهوا هذا حيث كان تقلُّبًا وتصرُّفًا بالغَلَيان والغَثَيان، لأن الغليان أيضًا تقلُّبُ ما في القدر وتصرُّفه))[١١٠]. وربما عادوا في هذا ونحوه إلى "فَعْل" الذي هو الأصل فيه إن لم يريدوا الدلالة على التقلب، قال سيبويه عقب النص السابق مباشرة: ((وقد قالوا: الجَوْل والغَلْي، فجاؤوا به على الأصل))[١١١]. وقد قال المبرد حين ذكر المصادر التي جاءت على وزن "فُعول" كجلست جُلوسًا وقعدت قُعودًا ونحو ذلك: ((وزعم سيبويه أن الأكثر في الفعل الذي لا يتعدى إلى المفعول أن يأتي على فُعول، وإن كانَ الفَعْلُ هو الأصل؛ فكأن الواو إنما زيدت وغُيِّر للفصل بين المتعدي وغيره))[١١٢].

أما وزن "فَعَل" مفتوح العين فهو أيضًا من الأوزان الشائعة في العربية [١١٣]؛ لخفة الفتحة. فمع أن المطرد الغالب في الاستعمال منه يكون في مصدر اللازم من فَعِل يفعَل، كفزِع يفزَع فَزَعًا، يأتي عليه أيضًا مصدر المتعدي منه كعَمِل يعمَل عَمَلا، ومن فَعَل يفعُل كحلبها يحلِبها حَلَبًا [١١٤]. كما يشترك هذا الوزن مع غيره من أوزان المصادر الأخرى كَفُعْل، وفِعْل، وفَعال، وفَعِل، وفِعَل [١١٥]. وقد ربطوا بين هذا الوزن ومعانٍ غالبة يدل عليها المصدر إذا جاء عليه، كالترك والانتهاء، والأمراض، والخوف، والصفات الثابتة، والحركة، والعسر، وما يتعلق بالجوف كالجوع والعطش[١١٦].

على أن المعاني التي تدلُّ اللغةُ عادةً على بعضها بصيغ معينة من صيغ المصدر المتعددة، وعلى بعضها الآخر بصيغ أخرى، لا يمكن القول فيها بقياس يمكن القطع به في كل حال، سواء أكان الوزن كثير الشيوع كالفَعْل والفَعَل والفعول والفِعال أم قليلا أو نادرًا في الاستعمال كفاعلة وفِعلى... إلخ[١١٧]. إلا أننا نعتقد أن حركة العين تتعاضد مع حركة الفاء للدلالة على تلك المعاني، بقطع النظر عن قياسية المعاني وعدم قياسيتها. ولهذا يكفي في صيغ مصادر الثلاثي ما تقدمت الإشارة إليه

---

[١١٠] سيبويه: الكتاب 4 / 15.

[١١١] سيبويه: السابق نفسه.

[١١٢] المبرد: المقتضب 2 / 127.

[١١٣] الزعبي، آمنة صالح: مصادر الأفعال الثلاثية ص33.

[١١٤] سيبويه: الكتاب 4 / 6.

[١١٥] انظر الزعبي، آمنة صالح: مصادر الأفعال الثلاثية ص34 ــ 37.

[١١٦] ينظر الزعبي، آمنة صالح: المصدر نفسه ص38 ــ 40.

[١١٧] انظر في دلالة الأبنية على المعاني عمومًا، ودلالة المصادر خاصة على معانيها: السامرائي، فاضل صالح: معاني الأبنية في العربية ص 20 وما بعدها.

باقتضاب شديد. وسنشير فيما يلي إلى العين في المعتل والمضاعف من المصادر، من حيث الأثر والتأثر في جانب الإعلال أو الإبدال. وكذلك في مشتقات الثلاثي كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة... إلخ ولذلك سنبني السطور القادمة على أنواع التغيير بالإعلال والإدغام مما يتصل بالعين في هذه الصيغ لا غير. وهي تغييرات نابعة إجمالا من الضرورات الصوتية كما هو شأن الإعلال والإدغام. ثم نتبع ذلك بتتبع ما يحصل للعين وبها في مزيد الثلاثي من المصادر والمشتقات.

فحين نتأمل صور إعلال العين في المصادر والمشتقات نلحظ أن العين مع أهميتها في بناء الصيغة في هذا النوع كأهميتها في بناء الفعل نفسه، قد يطرأ من الضرورات الصوتية ما يُلجئ إلى إعلالها في بعض المواضع. ولكن يُلحظ في إعلال العين في هذا النوع أنه لا يحدث إلا على نحو يؤمن معه اللبس. ولهذا كان أغلب صور الإعلال فيها بالنقل أو بالقلب، في مقابل قلة الإعلال بالحذف والإدغام. وفي ذلك دلالة على المحافظة على الصيغ ما أمكن؛ إذ يرى البكوش أن الإعلال بالقلب، بخلاف الحذف والإدغام، يحافظ على الصيغة ولا يدخل عليها إلا تجانسًا في الأصوات من شأنه أن يسهل النطق[118].

ففي المصادر تقلب الواو الواقعة عينًا ياءً إذا جاءت مسبوقة بكسرة وبعدها ألف، كالقيام والصيام ونحوهما. وكذلك إذا اجتمعت مع الياء وكانت الأولى منهما ساكنة كطيّ وليّ ريّ، ونحو ذلك. وقد جاء قلب الواو ياءً أيضًا في بعض صيغ الصفة المشبهة؛ للقاعدة نفسها في نحو سيِّد وهيِّن وميِّت. وتقلب الواو والياء همزة في اسم الفاعل من الفعل الأجوف الذي أعلت عينه كقائل وبائع. لكن الإعلال بالقلب يُتجنب بطبيعة الحال فيما صحت عين فعله كعور وغيد، لأن الصيغة تختل بقلبها لو قيل في الفعل: عار وغاد، ومن ثم لو قيل في اسم الفاعل: عائر وغائد. كما يُتجنب الإعلال مع موجبه فيما كانت صيغته لا يدُلُّ عليها إلا العين مصححة، وذلك كأفعل التفضيل نحو "أقْوَم وأبْيَن".

ويعترض بعض اللسانيين المحدثين على القول بالإعلال بالقلب، ويخالفون ما يذهب إليه الأوائل في توجيه ما حصل في بعض الصيغ من تغيير على أنه إعلال بالقلب. فقلب الواو أو الياء همزة في صيغة اسم الفاعل "قائل وبائع"، اعتمادًا على قاعدة وقوع العين في اسم فاعل فعلٍ أُعِلَّت فيه، غير مسلَّم به إما جزئيًّا وإما كليًّا. إذ يرى بعض الباحثين أن الذي قلب همزة في نحو قائل وبائع ليس الواو والياء، بل الألف في قال وباع وقعت بعد ألف فاعل فقلبت همزة؛ لأن الألف إذا تحركت انقلبت همزة [119]. أما أحمد الحمو فإنه لما نفى أن تكون الواو أو الياء قد كانتا أصليتين في الفعل قال وباع اقتضى ذلك تخريج ما قيل فيه إنه واو أو ياء انقلبت همزة في اسم الفاعل، فرأى أن الألف في قائل هي نفسها

---

[118] البكوش، الطيب: التصريف العربي ص66.

[119] انظر بومعزة، رابح: "التوجيه الصوتي للمشتقات". وانظر في صور تخريج بعض الهمزات بالقول بانقلابها عن همزة: غلام محمد، أنجب غلام نبي: الإعلال والإبدال والإدغام في ضوء القراءات القرآنية واللهجات العربية ص129 وما بعدها.

الألف في قال، أما الهمزة فإنها نبر للكسرة الواقعة بعد هذه الألف في كل اسم فاعل مثل "ذاهب، وقادم، ونادم".. إلخ، فلما كانت الكلمة ثنائية وليس بعد الألف حرف إلا هذه الكسرة جيء بالهمزة نبرًا لوصل الألف بها لا غير [١٢٠]. ومع أن عبد الصبور شاهين يتفق مع الحمو في القول بأن الهمزة في هذا الموضع تعود إلى مبدأ النبر يختلف عنه من حيث القول بإسقاط العلة ثم يؤتى بالنبر للتعويض المقطعي عما أسقط فاصلا بين الألف والكسرة [١٢١]. وينقل الشمسان عن رمضان عبد التواب تفسير الهمز بتوهم أن اسم الفاعل من قال وباع كاسم الفاعل من سأل، ويختار هو القول بأن التغيير جرى في بنية عميقة كانت فيها الألف مهموزة ثم جرى قلب مكاني بين العلة والهمزة[١٢٢].

وكما يحصل الإعلال بالقلب في عين بعض مصادر الثلاثي المجرد ومشتقاته يحصل فيها الإعلال بالنقل، وفي عدد محدود منها الإعلال بالحذف، وقد اجتمعا في اسم المفعول من قال وباع، وهو مقول ومبيع، على رأيٍ، وفي رأي آخر: المحذوف في هذا النوع واو مفعول لا العين، فلا إعلال للعين إلا بالنقل لا غير كما مر[١٢٣]. أما الإعلال بالنقل وحده أو بالنقل والقلب معًا باطرادٍ فيكون فيما جاء من معتل العين على صيغتي "مَفْعَل" أو "مَفْعِل" مصدرًا ميميًّا أو اسم زمان أو اسم مكان كمقام ومسير.

ويحصل النقل والقلب في اسم الفاعل من مزيدِ الثلاثيِّ معتلِّ العين المبدوء بهمزة القطع وبهمزة الوصل (أفْعل وانفعل وافتعل واستفعل) على نحوٍ مطابق للمضارع المبني للمعلوم، وعلى نحو مطابق للمضارع المبني للمجهول في اسم المفعول والمصدر الميمي والصفة المشبهة. ويحصل النقل والقلب والحذف في مصدر الإفعال والاستفعال، ثم يضاف إلى ذلك التعويض بالتاء عما حذف، وذلك نحو الإقامة والاستقامة؛ إذ المحذوف في ذلك على رأيٍ عين الكلمة بعد قلبها ألفًا لالتقائها بألف الصيغة، وفي رأي آخر المحذوفُ ألف الصيغة الزائدة لا العين[١٢٤]. ونذكِّر هنا بما سبقت الإشارة إليه من موقف المحدثين من الإعلال بالنقل وتفسيرهم لما قال الأوائل إنه إعلال بالنقل. فتفسير التغيير في معيش ومعاش وإقامة ومقام واستقامة عندهم مشابه لما أشير إليه من قبل في مضارع يقول ويبيع[١٢٥].

[١٢٠] انظر الحمو، أحمد: "محاولة ألسنية في الإعلال" ص 181 ــ 182.

[١٢١] انظر شاهين، عبد الصبور: القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة ص 88.

[١٢٢] انظر الشمسان: الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة ص 43 ــ 44.

[١٢٣] انظر ما سبق في هذه الدراسة في فقرة (عين الأجوف).

[١٢٤] الأول قول الأخفش والثاني قول سيبويه، كمسألة المحذوف من مقول ومبيع السابق ذكرها. انظر المصدر السابق 3 / 151.

[١٢٥] انظر ما سبق في هذه الدراسة في فقرة (عين الأجوف).

أما الإدغام فقد مضت الإشارة في فقرة سابقة إلى إدغام العين في اللام في مزيد الثلاثي نحو أمدَّ وامتدَّ وانمدَّ واستمدَّ، وإلى نقل حركة العين إلى ما قبلها فتدل بذلك على ما كان لها من الحركة قبل الإدغام. وحين يؤتى باسم الفاعل واسم المفعول من هذا النوع يكون نقل حركة العين دالا عليها كاسم الفاعل واسم المفعول في نحو مُمِدّ ومُمَدّ، ومستمِدّ ومستمَدّ. أما حين تمنع فتحة الصيغة في "افتعل وانفعل" من نقل حركة العين فإنها تغمض ويُحتاج في التوصل إليها إلى موازنة الصيغة التي فيها الإدغام بالذي لا إدغام فيه، وذلك في نحو ممتدّ ومنمدّ الصالح لاسمي الفاعل والمفعول (وكذا المصدر الميمي والصفة المشبهة لأنها مطابقة في الصيغة لاسم المفعول)، ونظير ذلك من معتل العين نحو مختار ومنقاد.

4. خاتمة ونتائج:

عرضنا على مدى الصفحات السابقة ما نأمل أن تتضح به أحكام العين في بنية الفعل الثلاثي في العربية، ودورها في البناء، وما يتصل بذلك من قضايا يُحتاج إلى فهمها لفهم العربية ونظامها. إذ إن الثلاثي في العربية مجردًا ومزيدًا هو الغالب الأعم الذي لا يدانيه في الاستعمال على ألسنة المتكلمين بناء آخر. كما نرجو أن يكون عرضنا للقضايا المتصلة بالعين على وجه الخصوص قد أعان على إيضاح المناهج التي اتبعت في تحليل بنية الثلاثي قديمًا وحديثًا، واتضح ما بينها من فروق تبين زوايا النظر التي نظر منها كل فريق إلى هذه البنية المميزة، فاختلفت الوجهات تبعًا لاختلاف زوايا النظر. وفيما يلي عرض مختصر لأهم النقاط التي وقف عليها هذا البحث.

ـــ القول بثنائية الأصول لا يستقيم معه بحث قضايا الصرف بحسب ما استقرت عليه في النموذج الصرفي التراثي. وتعد الألفاظ المتصرفة المستعملة في العربية أغلبها ثلاثي بحسب ما تمليه النظرية الثلاثية.

ـــ للعين وحركتها أهمية خاصة في الفعل الثلاثي المجرد من حيث الصيغة، ومن حيث الدلالة، تبينها مجمل قوانين أبواب الفعل الثلاثي الستة. كما تبينها أيضًا بنية الكلمات وما يحصل للحروف وحركاتها من تغيير، وبصفة خاصة ما يُظهر حرص اللغة على العين في البنية وحمايتها من الحذف والتغيير.

ـــ تختلف بنية الكلمات في الأفعال عنها في الأسماء، ويتسم كل منهما بسمات خاصة، ومع ذلك ساوى الصرف بينهما في كثير من وجوه التحليل. وقد تميز النموذج الصرفي التراثي بوحدة المنهج في تحليل بنية الثلاثي اسمًا وفعلا، وأبان من خلال تحليل عين الثلاثي صحيحة ومعتلة عن فهم مخصوص لبنية الكلمة العربية.

ـــ عارض المحدثون جزئيات معيَّنة من تحليل الفعل الثلاثي، من حيث رأوا أنها تتعارض مع بعض الحقائق الصوتية. غير أنهم في المجمل لم يراعوا تعارض ملحوظاتهم مع الأسس المخصوصة التي قام عليها علم الصرف العربي، و لم يتفهموا انبناءه في المقام الأول على رد المعتل إلى نظائره من الصحيح، ومن ثم ضرورة الاعتداد بالأصل الواوي أو اليائي وفق تصورهم ركنًا لا يقوم علم الصرف إلا عليه. وفي الوقت نفسه لم يُحِلِّ المحدثون محلَّ النموذج الصرفي التراثي نموذجًا آخر متكاملا مبنيًّا على الحقائق الصوتية التي يعتد بها علم الأصوات الحديث.

المراجع:

أولا: الكتب:

- الإستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن وآخرين، بيروت: دار الكتب العلمية (د. ت).
- أنيس، إبراهيم. في اللهجات العربية، ط 6، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1984م.
- ـــ من أسرار اللغة، ط 6، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1978م.
- بحرق، جمال الدين محمد بن عمر. فتح الأقفال وحلّ الإشكال، ط 2، القاهرة: مكتبة الحلبي، 1954م.
- بشر، كمال محمد. دراسات في علم اللغة، ط 9، القاهرة: دار المعارف، 1986م.
- الثمانيني، عمر بن ثابت. شرح التصريف، تحقيق إبراهيم البعيمي، ط 1، الرياض: مكتبة الرشد، 1419هـ / 1999م..
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1408هـ / 1988م.
- ـــ سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، ط 1، دمشق: دار القلم، 1985م.
- ـــ اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، الكويت: دار الكتب الثقافية، 1972م.
- ـــ المنصف، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، ط 1، القاهرة: مكتبة مصطفى الحلبي، 1373هـ / 1954م.
- الحملاوي، أحمد. شذا العرف في فن الصرف، تحقيق يحيى عبد المجيد، مكة: دار الرسالة، 1417هـ.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد. ليس في كلام العرب، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط 2، 1399هـ / 1979م.
- الزعبي، آمنة صالح. مصادر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية: دراسة وصفية تاريخية، ط 1، عمّان: مؤسسة رام للطباعة والكمبيوتر، 1417هـ / 1996م.
- سقال، ديزيرة. الصرف وعلم الأصوات، ط 1، بيروت: دار الصداقة العربية، 1996م.
- ابن السكيت. إصلاح المنطق، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، ط 4، القاهرة: دار المعارف (د. ت).
- السامرائي، فاضل صالح. معاني الأبنية في العربية، ط 2، عمّان: دار عمار، 1428هـ / 2007م.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، بيروت: عالم الكتب (د. ت).
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. الاقتراح في أصول النحو وجدله، تحقيق محمود فجال، ط 1، مطبعة الثغر، 1409هـ / 1989م.
- ـــ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد العال سالم مكرم، الكويت: دار البحوث العلمية، 1400هـ / 1980م.

- شلاش، هاشم طه (وآخرون). المهذَّب في علم التصريف، ط 1، الموصل: مطبعة التعليم العالي 1989م.
- الشمسان، أبو أوس إبراهيم. الإبدال إلى الهمزة وأحرف العلة في ضوء كتاب سر صناعة الإعراب لابن جني، الكويت: مجلس النشر العلمي، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، 1422 ـــ 1423هـــ.
- ـــ ـــ أبنية الفعل: دلالاتها وعلاقاتها، منشور على موقع المؤلف على شبكة الإنترنت.
- ـــ ـــ الإدغام: مفهومه وأنواعه، منشور على موقع المؤلف على شبكة الإنترنت.
- شاهين، توفيق محمد. أصول اللغة العربية بين الثنائية والثلاثية، ط 1، القاهرة: مكتبة وهبة، 1400هـــ / 1980م.
- شاهين، عبد الصبور. القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث، القاهرة: مكتبة الخانجي (د. ت).
- ـــ ـــ المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصرف العربي، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1400هـــ / 1980م.
- عبد التواب، رمضان. فصول في فقه العربية، ط 3، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1408هـــ / 1987م.
- عبد الجليل، عبد القادر. علم الصرف الصوتي، دار أزمنة، 1998م.
- عبد الله، رمضان. الصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر، ط 1، الإسكندرية، مكتبة بستان المعرفة، 2005م.
- عبد المقصود، عبد المقصود محمد. دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، ط 1، الدار العربية للموسوعات، 1427هـــ / 2006م.
- ابن عقيل، بهاء الدين. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط 20، القاهرة: دار التراث، 1400هـــ / 1980م.
- ـــ ـــ المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق محمد كامل بركات، ط 1، مكة المكرمة: مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى، 1402هـــ / 1982م.
- ابن عنترة، يوسف بن محمد. كتاب الحلية فيما لكل فعل من تصريف وبنية، تحقيق مصطفى بن حمزة، ط 1، منشورات وزارة الأوقاف المغربية، 2005م.
- ابن القطاع. أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، تحقيق أحمد عبد الدائم، القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، 1999م.
- ابن القوطية. كتاب الأفعال، تحقيق علي فوده، ط 2، القاهرة: مكتبة الخانجي، 1993م.
- اللبلي، أبو جعفر. تحفة المجد الصريح، تحقيق عبد الملك الثبيتي، القاهرة: مكتبة الآداب، 1418هـــ / 1997م.
- ابن المؤدب، القاسم بن محمد. دقائق التصريف، تحقيق أحمد القيسي وآخرين، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، 1407هـــ / 1987م.

- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت: عالم الكتب (د. ت).
- مصلوح، سعد عبد العزيز. في اللسانيات العربية المعاصرة: دراسات ومثاقفات، ط 1، القاهرة: عالم الكتب، 1425هـ / 2004م.
- النجار، أشواق محمد. دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، ط 1، عمّان: دار دجلة، 2006م.
- ابن الناظم، بدر الدين محمد بن محمد. شرح لامية الأفعال، تحقيق محمد أديب جمران، ط 1، دار قتيبة، 1411هـ / 1991م.
- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي. شرح المفصل، المطبعة المنيرية (د. ت).

ثانيًا: الرسائل الجامعية:

- الشريف، يحيى عبد الله. أبواب الفعل الثلاثي بين المعجم والرأي الصرفي (رسالة دكتوراه)، جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية، 1423هـ / 2003م.
- العلواني، نسرين عبد الله. البحث الصرفي في الدراسات اللغوية الحديثة (رسالة دكتوراه)، جامعة بغداد، كلية التربية، 1423هـ / 2003م.
- غلام محمد، أنجب غلام نبي. الإعلال والإبدال والإدغام في ضوء القراءات القرآنية واللهجات العربية (رسالة دكتوراه)، كلية التربية للبنات بمكة، 1410هـ / 1989م.

ثالثًا: الدراسات والمقالات:

- بومعزة، رابح. "التوجيه الصوتي للمشتقات الأحد عشر و المصادر المحولة بالقلب: الربع الثاني من القرآن الكريم أنموذجًا"، مجلة علوم إنسانية، ع 41، 2009م.
- الجندي، أحمد علم الدين. "بين الأصول والفروع في التغيير الصوتي الصرفي"، مجلة مركز البحث العلمي والتراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ع4، 1401هـ.
- الحمو، أحمد. "محاولة ألسنية في الإعلال"، مجلة عالم الفكر، م 20، ع 3، أكتوبر ــ ديسمبر 1989م.
- الشمسان، أبو أوس إبراهيم. "الإدغام مفهومه وأنواعه وأحواله"، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع 25، المحرم 1420هـ.
- المزيني، حمزة قبلان. "مسألة الاختيار بين الضَّمَّة والكسرة في مضارع فَعَلَ"، مجلة جامعة الملك سعود / الآداب (1، 2) 1409هـ / 1989م.
- المهيري، عبد القادر. "رأي في البنية العربية" مجلة الموقف الأدبي، ع 135 و136، 1982.
- النحاس، مصطفى. "عين المضارع بين الصيغة والدلالة"، منشور ضمن كتاب (بحوث في اللغة والأدب) تحرير سهام الفريح، ط 1، الكويت: مكتبة المعلا، 1408هـ / 1987م.